

الرسالة ٢٩٥

التراكيب الحائرة بين التمام والإفادة في النحو العربي

د. طارق مختار المليجي د. زينب شافعي عبدالحميد

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

جمهورية مصر العربية

المؤلف:**د. طارق مختار المليجي**

- دكتوراه الفلسفة في النحو والصرف والعروض بمرتبة الشرف الأولى، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة (١٩٩٣م).
- أستاذ مشارك بكلية الآداب- جامعة البحرين- قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية.

الإنتاج العلمي:**أولاً - الكتب:**

- ١ - السبك و أثره في النحو العربي، الناشر: دار النصر للطباعة والنشر، فرع جامعة القاهرة ١٧٩٩/٢٠٠٠م.
- ٢ - سقوط الحركة في صيغ القراءات القرآنية: مجالات وأسبابه، الناشر: دار النصر للطباعة والنشر، فرع جامعة القاهرة، رقم الإيداع ٨٥٣٤/١٩٩٦م.
- ٣ - الإعلال والإبدال في بنية الكلمة.
- ٤ - دراسة تحليلية للقضايا النحوية (الجزء الأول - المقدمات).
- ٥ - دراسة تحليلية للقضايا النحوية (الجزء الثاني - الجملة الاسمية).
- ٦ - دراسة تحليلية للقضايا النحوية (الجزء الثالث - الجملة الفعلية).
- ٧ - مقدمات في علم الصرف.
- ٨ - محاضرات في اللغة العربية.

ثانياً - الأبحاث:**للباحث عدة بحوث منها:**

- ١ - أنماط في الجملة الاستئنافية ودلالاتها في القرآن الكريم، بحث ألقى في المؤتمر الدولي بكلية دار العلوم - جامعة الفيوم ٢٠٠٧ م.
- ٢ - كتاب العروض لابن السراج: تحقيق و دراسة، بحث منشور بصحيفة دار العلوم - القاهرة ٢٠٠٨ م.
- ٣ - البرمجة الحاسوبية للأوزان العروضية، بحث ألقى في المؤتمر الدولي بجامعة المنيا ٢٠٠٨ م.
- ٤ - اتساق الصيغة وسياق الحال، القرآن الكريم أنموذجاً، حولية الجامعة الإسلامية العالمية، باكستان.
- ٥ - الإيقاع وأثره في مخالفة النظام اللغوي: دراسة في شعر حافظ إبراهيم، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.

المؤلفة:**د. زينب شافعي عبد الحميد**

- دكتوراه في النحو والصرف والعروض من جامعة القاهرة عام ١٩٩٩م.
- مدرس بقسم النحو والصرف والعروض - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة.

الإنتاج العلمي:**الأبحاث:**

- ١ - الجملة الاعتراضية بين الشكل والأهداف التركيبية والدلالية. الناشر: دار النصر، عام ٢٠٠٣م.
- ٢ - جهات تعلق أشباه الجمل ووظائفها النحوية المباشرة. المؤتمر الدولي الرابع لقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ٣ - التقديم والتأخير في الجملة الاسمية البسيطة في القرآن الكريم. مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، إصدار خاص عام ٢٠٠٧م.
- ٤ - الاسم المقدم على الفعل الناصب له أو لضميره بين الموقع والدلالة. الناشر: دار النصر للطباعة، ٢٠٠٨م.

المحتوى

١٣	المقدمة
	المبحث الأول:
١٥	التركييب عند النحاة من خلال تعريفهم للكلام والجملة
	المبحث الثاني:
٢٧	التركييب الحائرة بين التمام والإفادة
٢٧	أولاً: أسلوب الشرط بين القاعدة النحوية والواقع اللغوي
٤٦	ثانياً: سواء وهمزة التسوية بين التركيب والإفادة
٤٩	ثالثاً: جملة لا سيما
٥٣	رابعاً: كيف (عندما لا تكون شرطاً ولا استفهاماً)
٥٧	خامساً: أسلوب النداء
٦٠	سادساً: مذ ومنذ (اسمان)
٦٣	خاتمة
٦٥	الهوامش
٧٧	المصادر والمراجع

المخلص

هذا بحث يهدف إلى الاقتراب من واقع التراكيب اللغوية - لا النحوية - وبيان مدى مطابقتها للتحليل النحوي التقعيدي لها. ونقصد بالتراكيب الحائرة تلك التراكيب التي تحوي وحدات إسنادية تكون جملاً، ولكنها لا تؤدي وحدها إلى معنى مفيد يحسن السكوت عليه.

لا نقصد بتلك التراكيب (المصادر المؤولة، أو التراكيب الإضافية، أو الموصول... إلخ) مما عده النحاة من قبيل المفردات في قيامها بوظيفة واحدة محددة داخل الجملة.

أما ما نقصده فهو عدد من التراكيب التي أغفلها النحاة ولم يعطوها وظيفة محددة، وهي:

- ١ - أسلوب الشرط.
- ٢ - جملة سواء مع همزة التسوية.
- ٣ - جملة لا سيما.
- ٤ - جملة كيف وما بعدها.
- ٥ - جملة النداء.
- ٦ - جملة مذ ومنذ (اسمان).

وينقسم البحث إلى مبحثين وخاتمة، أما الأول فقد تضمن تعريف التراكيب عند النحاة، وتضمن الثاني الحديث عن التراكيب سألقة الذكر والواقع اللغوي والدلالي لها.

يسمح هذا العرض بفهم اللغة بأفق أوسع يسمح بدخول وحدات جديدة ضمن سلسلة الوحدات والأنماط المعروفة للجملة العربية، وإعطائها وظيفة محددة إضافة إلى وظائف المفردات والجمال التامة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، علم القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان، والصلاة والسلام على رسوله وأفضل خلقه، من بعثه للبشرية معلماً، وللإنسانية منقذاً، سيدنا محمد الذي أوتي جوامع الكلم، وفصاحة اللسان، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾^(١).

أما بعد: فهذا بحث يهدف إلى الاقتراب من واقع التراكيب اللغوية - لا النحوية - وبيان مدى مطابقتها للتحليل النحوي التقعيدي لها. ونقصد بالتراكيب الجمالية تلك التراكيب التي تحوي وحدات إسنادية تكون جملاً ولكنها لا تؤدي إلى معنى يحسن السكوت عليه.

فالكلام - فيما استقر عليه النحاة -: ما تركب من كلمتين فأكثر وأفاد معنى يحسن السكوت عليه، ويسمى جملة مفيدة.

ولا نقصد بتلك التراكيب المصادر المؤولة، أو التركيب الإضافي الذي قد يكون المضاف إليه جملة كاملة، أو الاسم الموصول وصلته، فتلك المجموعات كلها قد تنبه لها النحاة وعدّوها من قبيل (المفردات)، فهي تعامل معاملة المفرد في قيامها بوظيفة واحدة داخل التركيب الكلي.

لكننا نقصد مجموعة من التراكيب أشار النحاة إلى إعراب المفردات داخلها وخططوا بينها وبين الكيان الكلي ومدى انتمائه للكلام المفيد، ولم تدرج أيضاً ضمن المركبات الإفرادية السالفة الذكر، فهي - بحق - تراكيب ما زالت حائرة بين كونها جملة تامة يحسن السكوت عندها، وجملة تامة مفتقرة إلى غيرها في إفادة المعنى.

وقد عرضنا هنا إلى عدد من التراكيب التي يصدق عليها ما أردناه، وهي على

النحو التالي:

- ١ - أسلوب الشرط.
- ٢ - جملة (سواء مع همزة التسوية).
- ٣ - جملة لاسيما.
- ٤ - جملة كيف وما بعدها.
- ٥ - جملة النداء.
- ٦ - جملة مذ ومنذ عندما يكونان اسمين.

فتلك الأساليب السابقة، على الرغم من أن النحاة جعلوها من قبيل الجمل التامة لا تحوي الإفادة التي اشتراطوها للكلام المستقيم. فهم يركزون دائماً على النظم والإفادة معاً عند تعاملهم مع التراكيب المختلفة، وذلك مفهوم من إشاراتهم المتعددة، حيث إن النظم والإفادة "ليس إلا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو" (٢).

ومما تقدم اقتضت خطة البحث تقسيمه إلى مبحثين وخاتمة.

المبحث الأول: التراكيب عند النحاة من خلال تعريفهم للكلام والجملة.

المبحث الثاني: التراكيب الحائرة بين التمام والإفادة بين التحليل النحوي والواقع اللغوي.

خاتمة: نخلص منها إلى ما يمكن أن يفيد في التحليل النحوي، والمطابقة بينه وبين الاستعمال اللغوي دون اضطراب أو تناقض.
والله ولي التوفيق.

المؤلفان

المبحث الأول

التراكيب عند النحاة

من خلال تعريفهم للكلام والجملة

اجتهد النحاة في تحديد المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالمفردات والجمل منذ بدايات التأليف في هذا العلم، حتى استقر أن الكلام في اللغة لابد أن يكون مفيداً إفادة يحسن السكوت عليها.

فقد أجمعوا على أن الكلام هو تركيب يضم أكثر من لفظ يأتلف بعضها مع بعضها الآخر فتشير إلى معنى مفيد يفهمه المخاطب، وقد أشاروا إلى ذلك بقولهم: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضُرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، و(حاء)، و(عاء) في الأصوات... فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام، وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها... فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً، هذا أصله" (٣).

وقد استقر النحاة على ذلك، وإن كانوا في المراحل الأولى لوضع قواعدهم لم يفرقوا بين الكلام والجمل، وترجع بدايات استخدام مصطلح الجملة بالمفهوم الشائع لها عند المبرد في كتابه المقتضب (٤). ولم يكن مصطلح الجملة معادلاً لمصطلح الكلام حيث تردد المصطلحان معاً؛ الأمر الذي جعل بعض النحاة يسوي بينهما، وبعض آخر حاول التفريق بينهما.

فمن الذين سوا بين المصطلحين عبد القاهر الجرجاني في قوله: "الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فصاعداً فأفاداً نحو: خرج زيد سمي كلاماً، وسمي جملة" (٥).

والزمخشري في قوله: "المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو في فعل واسم... ويسمى الجملة" (٦).

وقد اشترط الذين سواها بين المصطلحين شرطين في تحديد هذا المصطلح، الأول: الائتلاف أو الاستقلال، والثاني: الإفادة (٧).

وقد فرق ابن هشام بين الكلام والجملة بقوله: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله... أو المبتدأ والخبر...، والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرط الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعونهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام" (٨).

والتعبير بـ "المفيد بالقصد" يعبر عنه آخرون بالإسناد الأصلي في قولهم: "والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس" (٩).

وما يلفت النظر في تعريفات النحاة السابقة للكلام، والتمييز بينه وبين الجمل هو إلحاحهم على أن الكلام هو تركيب مفيد يحسن السكوت عليه، أما الجملة - أي مجرد الإسناد - فهي الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر... إلخ، سواء أفادت أم لم تفد، وهي لا تفيد عندما تكون جزءاً من تركيب - (كجملة الصلة، أو الجملة التالية لحرف مصدري - أو كونها مضافاً إليها - أو تابعة لاسم كالصفة والحال) - ولا تفيد أيضاً وحدها عندما تحتل موقعاً إسنادياً واحداً داخل التركيب، وهذا في حال وقوعه خبراً؛ أي مسنداً. وفي الحالتين تكون الجملة تركيبياً تابعاً لا يمكن أن يؤدي وحده إلى الإفادة.

وإذا نظرنا إلى الجمل التالية وجدنا أنها تعد جزءاً من التركيب يؤدي معنى معيناً، ولكن لا يستطيع وحده أن يؤدي كل المعنى الذي يحسن السكوت عليه:

- ١ - جاء الذي نجح جملة صلة الموصول
- ٢ - ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (١٠) جزء من مصدر مؤول

٣ - ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (١١) جملة صفة تابعة لاسم

٤ - ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ﴾ (١٢)

جملة بدل من اسم

٥ - ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ﴾ (١٣)

بدل فعل من فعل

وتحتل الجملة موقعاً إسنادياً واحداً عندما تكون (خبراً) لمبتدأ كما في قولنا:

- زيد قام أبوه.

- زيد أبوه قائم.

- زيد أبوه يكافح.

وقد أوضح (ابن هشام) انقسام الجمل إلى صغرى وكبرى وتنوع أشكالها طبقاً لذلك^(١٤).

ويلاحظ أن الخبر هو الجزء الإسنادي من الجزأين الذي يمكن أن يتنوع (فيأتي مفرداً وجملة وشبه جملة).

أما المسند إليه وهو المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية والوصفية فلا يكون جملة أو شبه جملة، وما أوهم غير ذلك أوله النحاة تأويلاً معقولاً ومقبولاً، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيَسْجُنَنَّهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ (١٥).

فقدّر بعض النحاة أن فاعل (بدا) هو جملة (ليسجننه) على سبيل الإسناد اللفظي، وهو جائز في جميع الألفاظ، ويقصد به إرادة اللفظ كله على سبيل الحكاية مثل: (لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة) ولذا لم يحتج الخبر هنا إلى رابط^(١٦).

وسنحاول الوقوف أمام نقطتين أطال النحاة الحديث فيهما بحثاً عن الضبط التركيبي والدلالي للتركيب المختلفة في العربية.

النقطة الأولى: هي حسن السكوت عند نهاية الجملة أو أن يكون الكلام (هو) الجملة المستقلة بنفسها الغانية عن غيرها)^(١٧).

فما يحسن السكوت عليه أمر دلالي في المقام الأول يعضده صحة التركيب في نفس المقام، والنحاة في ذلك قد سبقوا عصرهم بتمسكهم الواضح بدقة التركيب والدلالة معاً، ويخطئ من يرى أنهم قد أولوا عناية للتركيب دون الدلالة، وقد صرح عبد القاهر بأن (حقيقة الإعراب أيضاً في المعاني)^(١٨)، فلم يعل صوت منهما على الآخر؛ وعلى هذا الأساس فإن:

التركيب الكامل غير المفيد ليس كلاماً.

والكلام المفيد لا بد أن يكون تركيباً كاملاً.

أما النقطة الثانية: فهي الاقتراب من تقسيم النحاة للتركيب داخل الكلام المفيد، فهناك من الوظائف - كما ذكرنا آنفاً - ما لا يكون إلا مفرداً وهو المسند إليه، وهناك ما يكون مفرداً مع قسيميه الجملة وشبه الجملة وهو المسند.

ويستوقفنا هنا أن النحاة لم يخذعوا بكثير من التراكيب التي تحوي إسناداً لكنها في الحقيقة تركيب إفرادي، أو تركيب اسمي يعامل معاملة الاسم في شغل وظيفة واحدة داخل الجملة، فنجد الزجاج في التفرقة بين (أن) مفتوحة الهمزة، وبين المكسورة يقول: "وسائر الكلام تفتح فيه (أن) وهي وما عملت فيه بتقدير اسم حكم عليه بالرفع والنصب والخفض وأما (إن) المكسورة، فحرف لا يحكم على موضعه بشيء من الإعراب تقول ذلك في المفتوحة: بلغني أن زيداً منطلق، موضعها رفع، بلغني انطلاق زيد"^(١٩).

وأيضاً يقول سيبويه: "ما تدوم لي أدوم لك فقال ليس في هذا جزاء، من قبيل أن الفعل صلة لما فصار بمنزلة الذي، وهو بصلته كالمصدر.. فما دمت بمنزلة الدوام"^(٢٠).

والتراكيب الإفرادية في اللغة العربية متنوعة، تحدت عنها النحاة متفرقة في كتبهم^(٢١).

ومن ثم فالتركيب عند النحاة يمكن تقسيمها على النحو التالي:

- ١ - الجمل الكاملة: وهي التي يحسن السكوت عليها، ويسمى ابن هشام بالجملة الكبرى^(٢٢)، وهي جمل تامة مستقلة، وهي الأصل في الجمل (ومنها الجملة الابتدائية، والاستئنافية، والمعرضة، والتفسيرية، وجواب القسم) وهي معظم الجمل التي عدّها ابن هشام جملاً لا محل لها من الإعراب.
- ٢ - الجمل النامة: الواقعة موقع المفرد أو التي تقوم بوظيفة واحدة داخل التركيب، وهي الجمل التي لها محل إعرابي (فهي تحل محل المفرد، ولا يقصد اختزالها - كما سنرى في المصدر المؤول - ومنها جملة (الخبر - الصفة - الحال - المضاف إليه)..^(٢٣).

هذه الجمل هي جمل تامة ولكنها وقعت موقع المفرد فاحتاجت إلى نوع من التقييد كالربط بينها وبين الاسم التابعة له أو المبتدأ والربط الزماني والمكاني إذا وقعت مضافاً إليها.

- ٣ - مركبات إفردية: وهي التراكيب التي تختزل إلى اسم واحد في التركيب، وهي (المصدر المؤول - المضاف والمضاف إليه - الاسم الموصول - الاسم الذي يعمل عمل الفعل مع معمولاته)، وذكرنا أنها مركبات على الرغم من أنها تحوي عناصر إسنادية إلا أنها تعد من قبيل المفرد.
- ٤ - أشباه الجمل: وهي التراكيب المكونة من حرف جر بعده اسم مجرور، والظروف غير المتصرفة مع ما تضاف إليه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما نطلق عليه (اسماً) يمكن توسيعه أو إطالته^(٢٤) بمركب إفرادي اسمي فيكون المجرور مصدراً مؤولاً مثل قولنا: (مِنْ أَنْ يَتَغَيَّرَ) أي: من التغير، وتلك التراكيب تأخذ وظيفة واحدة أيضاً داخل الجملة لكنها بعيدة عن وظيفة (المسند إليه) إلا إذا أخذت وظيفته بالإنابة ككنايب فاعل مع الفعل المبني للمجهول. فهي تأخذ نفس الوظائف تقريباً التي تحتلها الجملة.

على هذا النحو قسمت التراكيب في اللغة، ونلاحظ من خلالها اهتمام النحاة بالمواقع الإعرابية للمفردات والتراكيب على حد سواء، والاهتمام أيضاً بالإعراب والدلالة معاً حيث حاولوا دفع التناقض وضبط الدلالة مع الإعراب الحاصل، فنجد

سيبويه في إعرابه (ماعدًا زيداً) و(ما خلا زيداً) يحاول معرفة ما يعنيه هذا التركيب - دلاليًا - وإعرابه وضبطه - مع الدلالة - تركيبياً فيقول: "تقول أتانى القوم ماعدًا زيداً وأتوني ما خلا زيداً، فما هنا اسم، وخلا وعدا صلة له كأنه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيداً، وما هم فيها ما جاوز بعضهم زيداً، وكأنه قال: إذا مثلت ما خلا وما عدا فجعلته اسماً غير موصول قلت: أتوني مجاوزتهم زيداً، مثلته بمصدر ما هو في معناه كما فعلته فيما مضى إلا أن جاوز لا يقع في الاستثناء" (٢٥).

لكن النحاة على الرغم من هذا الحرص، قد أولوا اهتماماً أكبر - أحياناً - للمواقع الإعرابية والعلامة الإعرابية للمفردات، وشغلهم ذلك عن القرائن الأخرى (٢٦).

فنجد هذا التناقض في إعراب بعض التراكيب التي استغرق النحاة إعراب مفرداتها دون النظر للتركيب الكلي، وهو ما لفت نظرنا إلى بعض تلك المجموعات التركيبية الحائرة عند النحاة، والتي لم يقطعوا برأي فيما يخص موقعها الكلي على خريطة الجملة بما يجعلنا ندرجها ضمن واحدة من المجموعات الأربع السالفة الذكر.

نلاحظ ذلك عند تقسيم ابن هشام الجمل إلى ما لا محل له من الإعراب وهي الجمل المستقلة وهي الأصل (٢٧) - كما ذكر في الجمل - وأتبعها بذكر الجمل التي لها محل إعرابي، وهما المجموعتان الأولى والثانية في تقسيم التراكيب عند النحاة، فنجد مثالين لجملتين؛ الأولى منهما لا محل لها من الإعراب، والثانية لها محل، كما ذكر ابن هشام. وفي الجملتين اهتم ابن هشام بإعراب المفردات وخلط بينها وبين موقع الجملة الكلي.

فالجملة الأولى: هي الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترب بالفاء، ولا بإذا الفجائية، فالأول جواب لو، ولولا ولما وكيف، والثاني نحو: إن تقم أقم، وإن قمت قمت والتعليل لذلك هو: "فأما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها" (٢٨).

والجملة الثانية: وهي جملة من الجمل التي لها محل إعرابي عند النحاة، وتحدد بأنها (الواقعة بعد "الفاء" أو "إذا" جواباً لشرط جازم لأنها لم تُصَدَّر

بمفرد يقبل الجزم لفظاً كما في قوله: إن تقم أقم، أو محلاً كما في قولك: "إن جئتني أكرمتك" مثال المقرونة بالفاء ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلَّا هَادِي لَهْمٌ وَيَذَرُهُمْ﴾^(٢٩)، لهذا قرئ بجزم يذر عطفاً على المحل، ومثال المقرونة بإذا: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٣٠)، و"الفاء المقدره كالموجودة"^(٣١).

ثم يسترسل ابن هشام في تلك الجملة الثانية في إمكانية وجود الفاء وحذفها، ورفع المضارع (جواب الشرط) وتوجيهه سببويه لذلك، ثم يذكر أنه في حالة عدم وجود علامة الجزم في فعل جواب الشرط مثل (إن قام زيد قام عمرو) فإن فعل جواب الشرط (قام) يكون محله الجزم (ومحل الجزم محكوم به للفعل لا الجمل) كما ذكر، وكذا القول في فعل الشرط^(٣٢).

ما نلاحظه هنا على تلك الجملتين "التي لا محل لها، والتي لها محل" أن ابن هشام في الجملة الأولى يعلل لعدم وجود محل للجملة بأن السبب هو: ظهور الجزم في لفظ الفعل وإن لم تظهر فالحكم على الموضع بالجزم للفعل لا للجملة بأسرها. فهو يخلط بين جزم الفعل وبين محل الجملة، فإذا ظهر الجزم في الفعل فلا محل للجملة وإذا لم يظهر فإن الجزم يكون مقدرًا للفعل لا للجملة.

ونحن نسلم بأن الجزم لا يمكن أن يكون محلاً لجملة، فالجملة التي يحكم لها بحكم المفردات نقصد بذلك - أي المفردات - الأسماء فالمفردات "أسماء" فالأسماء لا تجزم، كما أن الأفعال لا تجر^(٣٣).

ثم نجد الملاحظة الثانية في الجملة التي لها محل، فنجد ابن هشام يعرض لنقاط فرعية "وجود الفاء وعدم وجودها، رفع المضارع وتوجيه ذلك.. إلخ" دون أن نصل معه إلى الموقع الإعرابي للجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا الفجائية جواباً للشرط الجازم والتي ذكر ابن هشام أن لها موقعاً إعرابياً، فأين الموقع الإعرابي^(٣٤)؟ وما معنى قوله: "لهذا قرئ بجزم يذر عطفاً على المحل"؟ وقد ذكر قبل ذلك:

أن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها!

فهل يقصد أن تلك الجملة المعطوف عليها في محل جزم؟ أو يقصد أن العطف

على فِعْلٍ متخيل من الجملة الاسمية (فَلَا هَادِي لَهٗ) يكون هذا الفعل معطوفاً عليه؟
فأين موقع الجملة الكلي؟.

نلاحظ تناقضاً واضحاً، والأغرب من ذلك هو ما فهمه بعض الباحثين من كلام ابن هشام، وأعرب على أساسه جملة "من يفعل الحسنات الله يشكرها" على هذا النحو:

- من: اسم شرط مبني في محل رفع مبتدأ.
- يفعل: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو، ويعود على اسم الشرط (من).
- الحسنات: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة.
- الله: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.
- يشكرها: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر، و"ها" مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل جزم على أنها جواب الشرط^(٣٥).

وبصرف النظر عن هذا الفهم الغريب، الذي أدى إلى الاعتقاد بأن محل الجملة الجزم طبقاً لعدم تصريح ابن هشام بموقع الجملة نجد أكثر من تساؤل: فهناك مبتدأ "من" اسم شرط بلا خبر، وهناك جملة "في محل جزم" وقد صرح أيضاً أبو حيان في الارتشاف بذلك^(٣٦).

فجملة الشرط من الجمل أو التراكيب، التي لم يستطع النحاة إدراجها ضمن التراكيب السالفة الذكر، ولم يجزموها - أيضاً - بانتمائها لواحدة من أشكال الجمل المعروفة "فعلية - اسمية - وصفية" مع ملاحظة أن الوصفية تعد شكلاً من أشكال الاسمية.

هذا ما يدعونا إلى تتبع طرق التعبير في اللغة العربية، التي نعرف انقسامها إلى جملة فعلية واسمية، حيث إن بعض النحاة، على الرغم من إدراجهم أشكالاً أخرى مثل: "المكونة من جملتين كأسلوب الشرط والقسم"، يرى أيضاً إمكانية إدراجهما

تحت " الجملة الفعلية " وأحياناً " الجملة الاسمية " - كما سنرى - مركزين في ذلك على جمليتي الشرط بالتحديد دون القسم.

ولكن الأمر لا يقتصر على جمليتي الشرط وحدهما - فقد وجدت أيضاً تراكيب أخرى لم يبوب لها النحاة، وعدوها جملاً تامة على الرغم من أنها لا ترقى - وحدها - إلى تحقيق الإفادة والاستقلال الذي يحسن السكوت عنده. وإنما هي - كما نرى - تراكيب جمالية ناقصة المعنى، تحتاج إلى ما يكمل نقصها الدلالي؛ بحيث يمكن أن نطلق عليها مع ما نحتاجه " كلاماً " وإذا كانت جملتا الشرط أول هذه التراكيب وأهمها فإن هناك تراكيب أخرى تشترك معها فيما نحن بصدده ومن ذلك:

جملة (سواءً) مع همزة التسوية كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣٧)، هذا التركيب أفاض النحاة في الحديث عن همزة التسوية فيه، والمصدر بعدها من الجملتين يكون تقدير الحديث " سواء إنذارك وعدمه " فتكون تركيباً اسماً، وتكون " إنذارك " وهو المصدر فاعلاً لسواء أو مبتدأً مؤخراً خبره سواء. ولكن موقع الجملة كلها المكونة من المبتدأ وخبره " إنذارك وعدمه سواء " هل ترقى الجملة كلها إلى مستوى الكلام المفيد؟ أي هل يمكن أن تأتي وحدها وتعطي المعنى الذي يحسن السكوت عليه؟ أو أنها جاءت - بلا استثناء - تابعة دلاليًا لبقية الجملة والمطلوب معرفة تبعيتها التركيبية للجملة نفسها؟

جملة (لاسيما): أعرب النحاة فيها " سي " اسماً للا نافية للجنس، ولم يدرج أي نحوي - مع ذلك - تلك الجملة في باب " لا النافية للجنس "، بل أدرجها معظمهم في آخر باب الاستثناء، والأغرب من ذلك أنهم يتحدثون عنها لتوجيه الاسم الواقع بعدها كتركيب مستقل، وإن لم يصرحوا بذلك يقول سيبويه: " وسألت الخليل - رحمه الله - عن قول العرب: ولا سيما زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيد، وما لغو.. " (٣٨)، فهم يوجهون الاسم الظاهر بعد لاسيما مرفوعاً أو منصوباً أما التركيب الكلي فلم يشر النحاة إلى إعرابه ولم يوضحوا إذا ما كان مستقلاً أو تابعاً، وإن كان إدراجه في باب الاستثناء يشير إلى عدم استقلاليته، وفي نفس الوقت لم يدرجه النحاة

ضمن التراكيب الأربعة السالفة الذكر، فهو ليس تركيباً إفرادياً أو جملة لها محل إعرابي "ضمن الجمل التي ذكرها ابن هشام"، وفي نفس الوقت لا يمكن اعتبار جملة (لاسيما زيد) تساوي جملة: (لا رجل في الدار)، إذاً فهي من التراكيب التي يجب بحثها والوصول فيها إلى وصف تركيبها مناسب لها.

جملة (كيف وما بعدها) عندما لا تكون شرطاً أو استفهاماً وهما الاستعمالان اللذان حددهما لها النحاة دون ثالث، كما سنرى، ففي جملة: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾^(٣٩)، إعراب كيف هنا مفعولاً مطلقاً للفعل بعدها، وهي هنا ليست للاستفهام أو الشرط، فكيف عدّها النحاة مع ما بعدها جملة تامة؟ وهي في نفس الوقت مع ما بعدها تعد - مفعولاً به - للفعل (تر) مع عدم وجود معلق كما في باب علم ورأى في مثل قولنا "لم أعلم أهو زيد أم أخوه" وإعراب كيف حالاً مما بعدها ومفعولاً به للفعل قبلها محال.

جملة (النداء): نص النحاة على أن الاسم مع الحرف لا يكون كلاماً: "إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند، وأما نحو: يا زيد فلسد "يا" مسد دعوت الإنشائي، والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه"^(٤٠).

وفكرة أن يكون المنادي مع أداة النداء مكوناً لجملة تساوي جملة "أدعو محمداً" هي فكرة غريبة روّج لها النحاة، ودعوا إليها وكأنها فكرة لا مناص من القبول بها! وكان ذلك لتعليل نصب الاسم بعد أداة النداء، الذي خرج النحاة على اعتباره قائماً مقام المفعول به، فساغ نصبه، ثم تابعوا الحديث عن "أحوال المنادى" ثم "أحوال تابع المنادى" وذلك على الرغم من أنه يعد أسلوباً وليس جملة يحسن السكوت عليها، بدليل الواقع اللغوي الذي لا يمكن أن يقتصر على جملة "يا محمد" كما نقول "لقد دعوت محمداً إلى الغداء بالأمس" مثلاً، فهو أسلوب نداء يتبعه حتماً جملة تامة إنشائية أو خبرية تكون هي محط الفائدة، لذلك ستكون من التراكيب التي

ستحتل مبحثاً تاماً لبيان مدى مطابقتها لما يراه النحاة، وموقعها التركيبي من خلال تقسيم الجمل.

جملة (مذ ومنذ) اسمان: فيمن ذكرهما على أنهما اسمان طبقاً لرفع الاسم بعدهما في مثل (مذ يومان) عدت هي مبتدأ وما بعدها خبراً لها، والمعنى "أمد ذلك يومان" كما وجهها أكثر النحاة. فإذا كان الأمر كذلك، فما موقعها كجملة تامة مكونة من مبتدأ وخبر؟ مع ملاحظة أنه "تركيب لا يستقل بنفسه" ولا يمكن اعتبار جملة "مذ يومان" مساوية لجملة "وقت العصر قصير" مثلاً، وهي جملة مستقلة، لذلك ستنضم تلك الجملة لطائفة التراكيب التي عددناها تراكيب غير مفيدة وإن كانت لا تنتمي لواحدة من التراكيب الأربعة سالفة الذكر، هادفين من ذلك إيجاد حلول للتراكيب كي نضعها على خريطة الجملة العربية بنوعها المعروفين، وبطريقة تحقق الترابط، وتبتعد عن التناقض. وذلك في المباحث القادمة.

المبحث الثاني

التركيب الحائرة بين التمام والإفادة

أولاً: أسلوب الشرط بين القاعدة النحوية والواقع اللغوي

سبق أن ذكرنا اهتمام النحاة بالمفردات والتركيب على حد سواء، وضبط الدلالة مع الإعراب، وقد وجدت الحركة الأخيرة للكلمة اهتماماً خاصاً لديهم فقد وجهوا إعراب المفردات بحسب حركتها الأخيرة، وأدى ذلك أحياناً إلى تأثير سلبي على التركيب الكلي، فتركت بعض المساحات في التحليل النحوي للجملة فارغة، ولذا "فإن النحو العربي لم يعرض حتى الآن في صورته المتكاملة رغم جهود علماء أفاضل صرفوا الجهد المشكور في استخراج أصوله من بطون الكتب، ومن أقوال النحاة أنفسهم" (٤١).

هذه المساحات الفارغة التي جعلت الصورة غير متكاملة للنحو العربي تمثلت - أحياناً - في النظر إلى الجملة مفتتة مجزأة، بسبب ملاحظة الحركة الأخيرة، وليس تتبع تلك الحركة - بالطبع - هي وظيفة النحو الأساسية، فمجاله دراسة التركيب وأنماطها (٤٢) ووظائف المفردات وعلاقاتها بما يسبقها وغير ذلك، وفي أحيان أخرى نجد نوعاً من الاضطراب ظهر جلياً في الحديث عن جملة الشرط وانتمائها للجملة الاسمية أو الفعلية، فعدها بعضهم "تركيباً مؤلفاً من جملتين" وعدّ ذلك صورة من صور ست للكلام "لأنه يتألف من اسمين، أو فعل واسم، أو من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء" (٤٣)، فابن هشام يعدها هنا تركيباً مؤلفاً من جملتين، ثم يعدها في موضع ثانٍ من قبيل الجمل الفعلية فيذكر أن الجمل تنقسم إلى اسمية وفعلية وظرفية ثم يقول: "وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية" (٤٤). وفي موضع ثالث يرى أنها قد تكون اسمية أو فعلية بحسب الصدر (٤٥).

نرى هنا أن "ابن هشام" يحاول نسب الجملة الشرطية إلى الفعلية أو

الاسمية، فتارة يرى أنها من قبيل الفعلية، وأخرى يرى أنها تكون بحسب الصدر. وهناك من العلماء من لم يصرح بانتماء تلك الجملة ولكن أشار إلى أن قسيمي الجمل هما: الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، ولا بد للجملة الشرطية أن تكون منتمية لأحدهما، يقول الجرجاني: "فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل وفي الأصل اثنتان: الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر؛ لأن الشرط والجزاء يكون من فعل وفاعل نحو: إن تضرب أضرب، غير أنه لما خالف الظاهر؛ حيث جرت الجملة فيه مجرى الجزء من امتناعها من أن تستقل بنفسها حتى تنضم إليها الثانية عدت ضرباً من المفردات، وذلك أنك لا تقول: "إن تضرب" من دون "أضرب" ولا "أضرب" من دون "إن تضرب"؛ لأن المعنى الذي وضع عليه اقتضى جملتين ترتبط إحداها بصاحبتهما، وهو أنه شرط وجزاء. ومعلوم أن الشرط دون الجزاء، والجزاء من دون الشرط لا يفيد" (٤٦).

فالجرجاني هاهنا يشبه الشرط والجزاء بأجزاء الجملة الاسمية دون التصريح بانتمائها لها، ويتفق معه في ذلك ابن برهان العكبري غير أن الأخير قد صرح بذلك حيث قال: "والشرط مشبه بالمبتدأ، والجزاء مشبه بخبره، من حيث كان كل واحد منهما لا بد له من الآخر" (٤٧).

وكما اضطرب النحاة في انتماء الجملة الشرطية للفعلية أو الاسمية فقد انقسموا أيضاً في طريقة تناولها، فخصص بعضهم لها باباً أو أبواباً متتابعة، وألحق بعضهم دراستها بدراسة جوازم الفعل المضارع، فنجد المنهج الأول متبعاً في الكتاب لسيبويه (٤٨)، والمقتضب للمبرد (٤٩)، والجمل للزجاج، في دراسة مقتضبة، وأيضاً كتب الشروح (٥٠).

ونجد المنهج الثاني، وهو من يلحق دراستها وأحكامها ضمن عوامل جزم الفعل، عند الجرجاني في كتابه (الجمل) وابن الخشاب في (المرتجل) الذي شرح كتاب الجمل (٥١)، وابن يعيش في شرحه للمفصل (٥٢)، وأيضاً ابن الحاجب والرضي في الكافية (٥٣).

ما يهنا هنا في جملة الشرط هو إثبات انتمائها لتركيب جملي غير مستقل كما أشار النحاة إلى ذلك، ومحاولة الاقتراب من إعراب ينظر إليها مع جملة الجواب ككيان متكامل مترابط وليس كأجزاء مفتتة، وذلك طبقاً لثلاثة محاور رئيسة في جملة الشرط ناقشها النحاة، ونرى من خلال ذلك سبب ابتعاد النحاة عن مفهوم التكامل والترابط في ذلك الأسلوب بالذات، ومن ثم ابتعادهم عن إعراب مترابط له والاهتمام فقط بإعراب فعلي "الشرط والجواب" على الرغم من أنه أسلوب مترابط، ومتجانس، ول يكفي فيه - كما رأى بعضهم - وصف العناصر داخله، لأننا لسنا في حاجة لمعرفة إعراب الأسلوب ككل^(٥٤)، وهذه المحاور هي:

المحور الأول: دلالة الشرط ومكوناته وما يشترط فيه عند النحاة.

المحور الثاني: الربط بين الشرط وجوابه.

المحور الثالث: رأي في إعراب جملة الشرط.

المحور الأول: دلالة الشرط ومكوناته وما يشترط فيه

الشرط لغة: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه كالشريطة والجمع شروط^(٥٥)، أما المبرد الذي عقد باباً للمجازاة وحرفها فيقول: "معنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره"^(٥٦).

وقد قسمت أدوات الشرط إلى ظروف، وأسماء، وحروف، فمن الظروف: أين، ومتى، وأنى، وحيثما، ومن الأسماء: من، وما، وأي، ومهما، ومن الحروف التي جاءت لمعنى إن، إنما، ولو، وإنما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتغال هذا المعنى على جميعها، فحرفها في الأصل (إن) وهذه كلها دواخل عليها لاجتماعها^(٥٧).

أما مكونات أسلوب الشرط فهي - كما هو معروف - أداة شرط، وجملة شرط، وجملة جواب مترتبة على الشرط، وتكوّن هذه الأجزاء الثلاثة معاً نسيجاً مترابطاً، يعطي معنى مختلفاً عن معنى الجملة الاسمية والفعلية، وإن كان ليس بعيداً عنهما؛ فهو يعطي معنى تَرْتَبٌ حدث على حدث قد يحدث في المستقبل، وهذا هو

الأصل في جملة الشرط وقد عبر عن ذلك المبرد بقوله: "والشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع" (٥٨).

فالشرط الأصل فيه الاستقبال، وذلك فيما عدا (لو) من أدوات الشرط التي تقيد الشرطية بالزمن الماضي والامتناع ومن ثم فقد عبر بعضهم عن ذلك بقوله: "بهذا الوجه، وما يذكر بعده فارقت (إن) (لو) فإنَّ تلك لعقد السببية والمسببة في المستقبل، ولهذا قالوا: الشرط بإن سابق على الشرط بلو؛ وذلك لأنَّ الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي، عكس ما يتوهم المبتدئون، ألا ترى أنك تقول: "إن جئتني غداً أكرمتك، فإذا انقضى الغد ولم يجئ قلت: لو جئتني أمس أكرمتك" (٥٩).

هذا عن الدلالة والمكونات، أما الشروط فإنَّ جملة جواب الشرط هي جملة حرة، يمكن أن تكون جملة اسمية أو فعلية، خبرية أو طلبية، وجملة الشرط وهي الجزء الثاني من المكونات الثلاثة لها شروط خاصّة، ويحدد بعض النحاة تلك الشروط بوضوح، وهي أحدها: أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى، فلا يجوز: إن قام زيد أمس قمت، وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ (٦٠)، فالمعنى إن ثبت أنني كنت قلت، والثاني: أن لا يكون طلباً فلا يجوز (إن قم)، أو (إن لا تقم)، الثالث: ألا يكون جامداً فلا يجوز إن عسى، والرابع: أن لا يكون مقروناً بحرف تنفيس، فلا يجوز: إن سوف يقيم، والخامس: أن لا يكون مقروناً بقد ولا بحرف نفي غير (لم) و(لا) فلا يجوز: إن لما يقيم (٦١).

نلاحظ على كلام النحاة عن جملة الشرط وشروطهم لها ملاحظتين مهمتين: الملاحظة الأولى: أن شروط جملة الشرط تشبه القيود الموضوعية للمسند إليه "المبتدأ أو الفاعل".

فاشتراط عدم كون الشرط طلباً أو جامداً أو مقروناً بقد والسين وسوف، وأيضاً عدم كونه منفياً إلا بلم ولا هي شروط غريبة تبتعد بجملة الشرط عن الجمل الفعلية الحرة المألوفة، فالفعل إما ماضٍ أو مضارع أو أمر، وكل منها يكون جملة فعلية حرة، بما في ذلك ما يدخل عليها من أدوات (المضارع يدخل عليه أدوات

نفي ونهي واستقبال، والماضي يكون ماضياً لفظاً ومعنى وتدخل عليه حروف للتحقيق) إلى غير ذلك، ولا بد في جملة الشرط أن يكون المعنى فيها مستقبلاً، وغير إنشائي بما يترتب عليه من إلغاء لكثير من صور الجمل الفعلية المعتادة، وذلك على حين تستأثر جملة الجواب بحرية تامة، وهي شروط تبين التشابه الكبير بين أجزاء أسلوب الشرط وبين الجملة الاسمية^(٦٢)، فالمسند إليه - كما ذكر - لا يكون إلا مفرداً أو مركباً إفرادياً، وله شروطه في التعريف والتنكير.. إلى غير ذلك، أما الخبر فهو الجزء الحر في التركيب الإسنادي، وليس معنى ذلك أننا نتعجل فنعتقد أن الأسلوب الشرطي هو جملة اسمية معتادة، فالنحاة قد وضعوا عراقيل في سبيل جعل الجملة الشرطية مع الأداة مركباً اسمياً إفرادياً، كما سنرى في الملاحظة الثانية ولكننا نلجأ إلى هذا التشابه الكبير بين الجملتين.

الملاحظة الثانية: تأكيد النحاة أن جملة الشرط - بالذات - ليست جزءاً من تركيب إفرادي: هذه الملاحظة جعلت النحاة يضطربون في انتماء تلك الجملة للجملة الاسمية أو الفعلية، وقد أطلق سيبويه إشارة البدء فيها، حين أكد أن جملة الشرط لا يمكن أن تكون - مع الأداة - تركيباً إفرادياً، وفصل بينها وبين جملة صلة الموصول، أو جملة المضاف والمضاف إليه مثلاً فصلاً تاماً محاولاً بذلك بيان الفرق بينهما عن طريق قضية (العامل، والحركة الإعرابية) فإذا أخذت أدوات الشرط (الأسماء والظروف) موقع الشرط فهي تختلف تماماً عنها إذا أخذت مواقع أخرى، فهي لا علاقة لها بالجملة بعدها إلا من حيث هي مؤثر وعامل فيها "الجزم أو ما يحل محله" وتفقد الصلة فلا تكون اسماً موصولاً، أو اسماً مضافاً. يقول سيبويه في معرض تفريقه بين (حيث) الظرف الذي يضاف إلى الجملة بعده فيكون بذلك تركيباً إضافياً وبين (حيثما) أداة الشرط التي يأتي بعدها جملة شرط يقول: "وإنما منع (حيث) أن يجازى بها أنك تقول: حيث تكونُ أكونُ، (فتكون) وصل لها، كأنك قلت: المكان الذي تكون فيه أكون.

ويبين هذا أنها في الخبر بمنزلة إنما وكأنما، وإذ، أنه يبتدأ بعدها الأسماء؛

فإنك تقول: حيث عبدالله قائم زيد، وأكون حيث زيد قائم. فحيث كهذه الحروف التي تبدأ بعدها الأسماء في الخبر، ولا يكون هذا من حروف الجزاء، فإذا ضمنت إليها (ما) صارت بمنزلة (إن) وما أشبهها ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بما، وصارت بمنزلة (إما). وأما قول النحويين بكل شيء يستفهم به، فلا يستقيم، من قبل أنك تجازي بإن وحيثما وإذما، ولا يستقيم بهن الاستفهام، ولكن القول فيه كالقول في الاستفهام، ألا ترى أنك إذا استفهمت لم تجعل ما بعده صلة. فالوجه أن تقول: الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله، كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله، وإذا قلت: حيثما تكن أكن، فليس بصلة لما قبله، كما أنك إذا قلت أين تكون؟ وأنت تستفهم، فليس الفعل بصلة لما قبله فهذا في الجزاء وليس بصلة لما قبله، كما أن ذلك في الاستفهام ليس بوصل لما قبله. وتقول: من يضربك؟ في الاستفهام، وفي الجزاء: من يضربك أضربه، فالفعل فيهما غير صلة^(٦٣).

نستنتج من ذلك أن سيبويه يؤكد أن أدوات الشرط (الاسمية منها والظرفية) تختلف داخل أسلوب الشرط عنها في أي أسلوب آخر، فالجملة بعدها ليست صلة لها؛ أي لا تُكوّن معها مركباً اسمياً. ويؤكد ذلك المبرد عند حديثه عن (إذ) و(إذ ما) حيث يرى أن (إذ) تضاف للجملة بعدها لأنها اسم زمان، أما إذا اقترنت بما، فقد انفصلت عن الإضافة وعملت الجزم في جملة الشرط، والفرق بين حيث وحيثما كذلك، فالأولى تضاف، والثانية تنفصل لتعمل الجزم^(٦٤).

وهكذا وضع النحاة العراقيين أمام العبارة الشرطية، فهي ليست تركيباً مختزلاً، ولا تعد مركباً اسمياً، فلم يبق إلا اعتبار ثالث نقترحه وهو اعتبارهما تركيباً جملياً لا يمكن اختزاله ولكن لا يستطيع وحده - باعتبار النحاة - إقامة جملة تامة يحسن السكوت عندها.

المحور الثاني: الربط بين الشرط وجوابه

أجمع النحاة على ترابط أجزاء جملة الشرط، وقد شبهت - كما ذكرنا - بالجملة الاسمية في عدم استغناء ركن منها عن الآخر، فهي جملة مترابطة كما رأى

الجرجاني والعكبري، وأيضاً شبهها بعض الباحثين باسم موصول مبتدأ وصلته وخبره (فالاسم الموصول يقابل الأداة، والصلة تقابل جملة الشرط، والخبر يقابل جواب الشرط)^(٦٥).

رأى النحاة أن الربط تارة يكون بالجزم وتارة يكون بالفاء الواقعة في جواب الشرط؛ فيرى سيبويه أن الجزم كافٍ للربط فيقول: "إنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تآتني، بإن تآتني لأنهم جعلوه معلقاً بالأول، غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن إن تآتني غير مستغن عنه آتك"^(٦٦).

واشترط النحاة أيضاً عند عدم وجود المضارع، ومجيء جملة جواب الشرط اسمية أو طلبية أو مصدرية بقدر أو حرف تنفيس - اشترطوا وجود الفاء للربط كما قال ابن مالك، وذكر أنه لا يجوز حذف الفاء إلا في الضرورة، إلى غير ذلك من الأمور التي تهتم بهذا الرابط - الفاء على وجه الخصوص^(٦٧).

ونلاحظ أيضاً ارتباط جملتي الشرط معاً، واعتبارهما جملة واحدة يصح وقوعها مثلاً خبراً لمبتدأ في قولنا: زيد إن تكرمه يكرمك.

ويعلق الجرجاني على تلك الجملة فيقول: "فقولك: إن تكرمه بمنزلة أخوك، وقولك: يكرمك بمنزلة منطلق، في احتياج أحدهما إلى صاحبه، وامتناعه من أن يستقل بنفسه، ولما كان كذلك لم يجب أن يعود الذكر إلى المبتدأ من كل واحد من الشرط والجزاء، بل الواجب أن يعود من أحدهما، فعوده من الشرط نحو قولك: زيد إن تضربه يشكرك عمرو، وذلك أن الهاء في تضربه يعود إلى زيد، وهو متعلق بفعل الشرط"^(٦٨).

والربط بين أجزاء جملة الشرط ينقسم ثلاثة أقسام؛ وذلك لأن جملة الشرط لها أشكال ثلاثة هي:

اسم شرط + فعل الشرط + جملة الجواب

(من - ما - مهما ...).

ظرف + فعل الشرط + جملة الجواب

(حيثما - أين - متى ...).

حرف شرط + جملة شرط + جملة الجواب

(إن - لو - إذما).

وقد أفاض النحاة في الحديث عن الربط بين أداة الشرط والجملة بعدها، وأكدوا وجود هذا الربط وتنوعه بحسب أداة الشرط الموجودة، فالرابط يختلف عندما تكون أداة الشرط اسماً، عنه عندما تكون ظرفاً أو حرفاً على النحو التالي:

١ - الربط بين اسم الشرط والجملة بعده:

اشترط النحاة وجود رابط لاسم الشرط في جملة الشرط بعده، فيذكر المبرد أن اسم الشرط (من) لا بد أن يعود إليه نكر من الفعل بعده فيقول: "فإذا قلت من يأتيك آت، فمن هي لهذا الفعل؛ لأنها اسم فلم يدخل معها اسم آخر، ولو قلت: إن يأتيك آت على غير مذكور قبل كان محالاً، لأن الفعل لا فاعل فيه لأن إن إنما هي حرف جزاء وليست باسم، وكذلك جميع الحروف" (٦٩). ويذكر ذلك أيضاً في (ما) فلا بد من راجع إليها (٧٠).

٢ - الربط بين الظروف وجملة الشرط:

يرى النحاة أن الظرف عموماً عندما يضاف إلى الجملة لا يجوز أن يعود ضمير من الجملة إليه، فلا يقال: آتتك يوم قدم زيد، لأن الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل بإضافة الظرف للجملة، وجعله ظرفاً لمضمونها (٧١).

ويشير المبرد إلى أن الظروف التي تؤدي وظيفة الشرط لا يعود إليها نكر من الجملة بعدها (٧٢)، وهي ملاحظة مهمة تفيد في المبحث التالي الذي يبحث في إعراب جملة الشرط، ونجد أبا حيان الأندلسي يقول عن (إذا) الشرطية - وهو قول ينطبق على ظروف مثيلة - يقول: "وإذا استعملت (إذا) شرطاً فالجمهور على أنها مضافة

للجملة بعدها، وضمنت الربط بين ما يضاف إليه وغيره والعامل فيها جواب الشرط^(٧٣).

وفي هذا الكلام أيضاً ربط بين جملة الجواب وجملة الشرط، عن طريق وضع جملة الشرط المبدوءة بالظرف موضع المتعلق بالفعل أو شبه الفعل الموجود في جملة الجواب، وبذلك تكون جملة الشرط شبه جملة والتعلق في حد ذاته رابط لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي^(٧٤).

٣ - الربط بين جملي الشرط وجوابه حين تكون الأداة حرفاً:

بقي الربط بين الشرط وجوابه حين تكون الأداة حرفاً كما في قولنا: إن تأتني أكرمك، وإن حضر علي قام أحمد، و ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمَشْرُكُونَ﴾^(٧٥).

نلاحظ أن النحاة في هذه الجملة التي تبدأ (بإن) والتي يعدونها أم الباب وباقي الأدوات دواخل عليها^(٧٦)، ذكر النحاة في معرض الربط أن الحرف لا يعود إليه ذكر من الجملة بعده^(٧٧)، وهو شيء معروف، فالعائد لا يكون إلا للاسم؛ فتارة يشيرون إلى الربط عن طريق الجزم، وتارة أخرى تخلف الفاء وإذا الفجائية الجزم في جملة الجواب كرابط.

والربط بين جزأي الشرط المبدوء بالحرف لا يوجد له صورة لفظية كالضمير وغيره من أنواع الروابط فيمكن أن نقول: "إن حضر محمد قام علي"، فلا نجد أي ربط بين الجملتين ظاهراً بحيث لا يمكن أن يحل اسم الشرط محله، فلا يمكن أن يقال: "من حضر محمد قام علي" وإن كان الظرف يمكن أن يحل محله فيمكن أن يقال: "إذا حضر محمد قام علي".

وعلى الرغم من عدم تصريح النحاة بالرباط، فإننا نجد لهم تعبيرات أخرى للربط مثل "التعليق" و"التصاحب" و"الانضمام" و"عقد السببية والمسببية في المستقبل" فنجد سيبويه عند كلامه عن (إذا) الفجائية التي تخلف (فاء) في جواب الشرط يقول: "وسألت الخليل عن قوله جل وعز: ﴿وَإِنْ تُصَبِّهُمُ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ

أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ^(٧٨)، فقال: هذا كلام معلق بالكلام الأول، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وهذا هاهنا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل^(٧٩).

ويقول الجرجاني: "لأن الشرط والجزاء يكون من فعل وفاعل نحو: إن تضرب أضرب، غير أنه لما خالف الظاهر؛ حيث جرى الجملة فيه مجرى الجزء من امتناعها من أن تستقل بنفسها، حتى تنضم إليها الثانية عدّ ضرباً مفرداً، وذلك أنك لا تقول: إن تضرب من دون أضرب"^(٨٠)، ويعبر عن ذلك في موضع آخر بوجوب التصاحب^(٨١). ويعبر ابن هشام عن الربط بأن حرف الشرط (إن) يأتي "لعقد السببية والمسببة في المستقبل"^(٨٢).

هذه التعبيرات كلها تؤدي مؤدى واحداً، وهو الترابط الزمني الذي لا يوجد له صورة منطوقة كما ذكر أبو حيان في الارتشاف عند حديثه عن (إن) فيقول: "و(إن) أم الأدوات، ولا تشعر بزمان يكون فيه توقف حصول الجزاء على حصول الشرط من لفظها"^(٨٣).

فالربط لا يبدو في اللفظ، وإنما هو ربط يوحي بأنه إذا حدث كذا فسيحدث كذا بعده أو نتيجة له، (إن حدث كذا فإن الوضع كذا) عندما تكون جملة الجواب اسمية، ومعنى ذلك أن التعلق الزمني أو المكاني (كما رأينا في الظروف) رابط في حد ذاته، وإن لم توجد له صورة لفظية، لذلك فإن الرابط الحقيقي بين جملتي الشرط المصدرية بحرف هو ذلك الرابط، وليس الربط بالجزم أو الفاء، ولعل هذا الحديث عن الربط يكون مساعداً في المحور الثالث لجملة الشرط وهو إعراب جملة الشرط.

المحور الثالث: رأي في إعراب جملة الشرط

يحتاج إعراب أسلوب الشرط بعد معرفة شروطه والترابط بين أجزائه إلى نسبته إلى جملة فعلية أو اسمية، ثم يحتاج بعد ذلك إلى إعرابه كالجملة الكاملة لتجري على نفس نسق الجمل المعتادة.

بداية اتفق النحاة - كما رأينا - على أن هذا الأسلوب يحتاج إلى فعلين، وجملة الشرط تحتاج إلى جملة الجواب، وشبهها الجرجاني باحتياج المبتدأ إلى خبره، وذلك دون تصريح بانتماء تلك الجملة لنوع من نوعي الجمل المعروفة، وقد أوضح ابن جني أن جملة الشرط تركيب غير مستقل؛ أي غير محقق للإفادة فهو يقول: " هذا موضع ظاهره التناقض، ومحصوله صحيح واضح؛ وذلك قولك: قام زيد، فهذا كلام تام، فإن زدت عليه فقلت: إن قام زيد صار شرطاً، واحتاج إلى جواب، وكذلك قولك: زيد منطلق، فهذا كلام مستقل فإذا زاد عليه أن المفتوحة فقال: أن زيداً منطلق، احتاج إلى عامل يعمل في أن وصلتها، فقال: بلغني أن زيداً منطلق، ونحوه. وجماع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغيره، ولا مقتض لسواه، فالكلام باقٍ على تمامه قبل المزيد عليه، فإن زدت شيئاً مقتضياً لغيره، معقود به عاد الكلام ناقصاً" (٨٤).

ومع ذلك لم يصل النحاة لإدراج الأسلوب ضمن جملة فعلية أو اسمية، على الرغم من نسب ابن هشام لها في الفعلية، ثم عاد وذكر أنها تكون بحسب الصدر (٨٥). وهناك أسباب أدت إلى وقوع هذا الاضطراب في أقوال النحاة، ومن ثم ظهر هذا الاضطراب جلياً في إعرابهم له، وتلك الأسباب كانت - في اعتقادنا - على النحو الآتي:

السبب الأول: الجزم بأن جملة الشرط جملة كاملة، وليست صلة أو مضافة إلى أداة الشرط (إذا كان اسماً أو ظرفاً)، وعللوا ذلك بأن الجزم كان دليل الانفصال من الأداة (٨٦)، (فحيث) هي ظرف مضاف إلى الجملة بعده، فإذا وصل ب (ما) امتنع من الإضافة فصار كإذ وإذا وصلتها بما، فقد انفصلا عن الإضافة فعلاً (٨٧).

طبقاً لذلك فإن الشرط لا يمكن أن يكون جزءاً من مركب اسمي يمكن اختزاله واعتباره مركباً اسماً يعد (مسنداً إليه) ووجود الجزم ليس وحده الذي جعل النحاة يعتقدون ذلك، وإنما لمح الحدث الموجود في جملة الشرط الذي يعني أنه لا يمكن اختزاله (لمصدر) مضاف إليه، أو حتى جملة صلة.

السبب الثاني: عدم وجود رابط لفظي ظاهر أحياناً في مثل جملة: من كان الناس ثقته فأنت ثقتي. أو: إن حضر محمد قام علي.

السبب الثالث: اعتبار المضاف إليه في حكم المصدر واعتبار الظرف (فضلة) مُقَيِّدة للحدث؛ إذاً فهي ثانية وهي شيء ثابت، والبصريون يعتبرون رتبة الشرط مقدمة على رتبة الجزاء^(٨٨)، لذلك فإن أداة الشرط إذا كانت ظرفاً وقع التناقض بين اعتبارها سابقة في الرتبة وبين اعتبارها فضلة، أي متأخرة في الرتبة عن الجواب، لذلك لم يعدوا (حيثما - ومتى) متعلقة بفعل الجواب^(٨٩).

ترتب على ذلك عدة نتائج:

الأولى: قطع العلاقة بين الاسم الموصول واسم الشرط، وكأن كليهما لا علاقة له بالآخر تماماً، على الرغم من اعترافهم بالعلاقة الدالية بينهما، وكذلك بالنسبة للظرف والظرف الشرطي.

الثانية: وجود مبتدأ لا خبر له، وإن وجد فهو جزء غير متمم للفائدة كما سنستعرض ذلك في الإعراب لاحقاً.

الثالثة: وقوع جملة في محل جزم (وهي جملة جواب الشرط الجازم إذا اقترنت بالفاء أو إذا، فإذا كانت الجملة التي لها موقع إعرابي هي الجملة التي تحل محل المفرد - وهو الاسم فقط - فإن تلك الجملة تأخذ حكماً إعرابياً مخالفاً للمعهود.

الرابعة: وجود أسلوب يعرب مفتتاً، وهو مستثنى من الإعراب المعتاد للجملة. حاول النحاة إعراب أسماء الشرط فرأوا أنها قد تكون فاعلاً لفعل مقدر يفسره الفعل بعدها أو مفعولاً إذا كان الفعل متعدياً، ثم رأوا أن الأفضل تحويل الأسماء الشرطية وكذلك الظروف إلى حروف، فهي محولة من حرف الشرط (إن)، يقول الرضي في الكافية: "ويمكن أن يقال على مذهب سيبيويه أن كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحروف الاستفهام فحذفنا لكثرة الاستعمال

على ما ذكرنا في حد الاسم أن كلمات الشرط إما فاعلة لفعل مقدر أو مفعولة له أو للظاهر، فقولك: من قام قمت؛ أي إن من قام، أي: إن إنسان قام كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أُمَّرَأًا هَلَكًا﴾^(٩٠)، وقولك: من ضربت ضربته؛ أي من ضربت؛ أي إن إنساناً ضربت، فهو مفعول للفعل الظاهر. وقولك: من ضربته ضربته، أي من ضربته، فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر، وكذا في نحو: ما كان فليكن كذا هو فاعل وفي (ما فعلت أفعال) هو مفعول للفعل الظاهر بعده^(٩١).

وفي موضع آخر يرى تحويل تلك الأسماء إلى حروف (لأن جميع أسماء الشرط متضمنة معنى إن)^(٩٢).

وتحويل أدوات الشرط الاسمية والظرفية إلى حروف، للهروب من اعتبار التركيب الاسمي في جملة الشرط، لم يحل مشكلة الموقع الإعرابي لجملي الشرط وهذا هو السبب الأول لاضطراب النحاة في إعراب أسلوب الشرط.

أما السبب الثاني: وهو عدم وجود رابط لفظي ظاهر بين جملي الشرط، أحياناً في مثل جملي: "من كان الناس ثقته فأنت ثقتي، وإن حضر محمد قام علي، فقد ذكرنا سابقاً أن الربط بين جملي الشرط واضح، فالجملة الأولى تترايط إذا قدرنا (فأنت ثقتي دونهم)، والجملة الثانية، نلمح فيها رابطة التزامن، وهو رابط في حد ذاته، كما ذكرنا.

أما اعتبار المضاف إليه في حكم المصدر، واعتبار الظروف فضلة مقيدة للحدث لذلك فهي ثانية، ويعتبرها البصريون أولى من حيث الرتبة، فإن الرد على الاعتراض الأول يكمن في تعنت النحاة في اعتبار المضاف إليه الجملة مفرداً في الحقيقة، وهو قول يوافقون عليه ويؤيدونه ثم يرى الرضي عند حديثه عن خبر المبتدأ الجملة أنه ليس (مفرداً) في الحقيقة حيث يقول: "فإن قيل خبر المبتدأ أيضاً إذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد، قلنا: لا نسلم، وما الدليل على ذلك فإن هذه دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا برهان عليها قطعي سوى أنهم قالوا الأصل هو الأفراد؛ فيجب تقديرها بالمفرد، وهم مطالبون بأن أصل خبر المبتدأ الأفراد، بل لو ادَّعي أن

الأصل فيه الجملة لم يبعد لأن الإخبار في الجمل أكثر، وكونها في محل رفع، لا يدل على تقديرها بالمفرد، بل يكفي في تقدير الإعراب في الجمل وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد فيه " (٩٣).

فالفرضي يفرق بين اعتبار الجملة المضاف إليها مصدراً في الحقيقة، وبين خبر المبتدأ الذي يعده - إذا كان جملة - لا يؤول بالمفرد، أما المضاف إليه إذا أُضيف إليه الظرف، فهو مصدر بلا شك، ومن ثم فهو يفرق بين الظرف إذا استخدم شرطاً - فهو لا يضاف للجملة بعده - وبين الظرف المضاف في الجملة المعتادة.

وهو شيء لا نسلم به أيضاً، فما الفرق بين: (إذا قام علي جلس محمد)، وهي جملة شرطية وبين: (وقت قيام علي يجلس محمد) فالمصدر يلح فيه الحدث أيضاً، ولا يبعد كثيراً عنه.

أما رتبة أداة الشرط الظرفية، فهي النقطة الوحيدة التي يمكن استثناءؤها، واعتبار أداة الشرط الظرفية لها الصدارة في جملتها لإحداثها معنى جديداً في جملتها، وهو شيء له مثيل في اللغة، فإن (ما) ليست لها الصدارة في جملة: رأيت ما فعلت. ثم تكون لها الصدارة عند إحداثها معنى جديداً كالاستفهام مثلاً في جملة: ما الأمر؟ والفرق الدلالي الواضح بين الظرف في الجملة المعتادة في مثل قولنا: حضر علي ليلاً، وبين: إذا حضر علي وقف محمد، يؤيد فكرة صدارة الظرف الشرطي (إذا)، فإن الجملة الأولى قوامها (المسند) وهو (حضر) و(المسند إليه) وهو: (علي) وإذا أغفل ذكر الظرف فإن الجملة صحيحة، أما في الجملة الثانية فقوام معناها هو الشرطية المستمدة من (الظرف + الجملة الشرطية) (إذا حضر علي) ويمكن أن يقال لذلك: إن الظرف على الرغم من تعلقه بالجواب له الصدارة اللفظية لإحداثها في الجملة معنى معيناً هو الشرط.

وهذا ليس بجديد في التحليل النحوي، فجملة مثل: "متى السفر؟" تكون فيه (متى) خبراً؛ أي: ثانية في الرتبة، ولها الصدارة في اللفظ لإحداثها معنى الاستفهام،

ولا شك في إحداث أداة الشرط الظرفية معنى له الصدارة هو (الشرط) ورتبته تكون ثانية، فلا تناقض هنا.

بعد هذا العرض نصل إلى رأينا في إعراب جملة الشرط، وهو إدراج جملة الشرط إلى ما يسمى (بالتركيب الجملي) الذي يمكن أن يكون قسيماً للمفرد، والجملة، وشبه الجملة؛ لأن حقيقة الإعراب في المعاني^(٩٤)، وينبه ابن جني على ذلك في (باب تجاذب المعاني والإعراب) حيث يقول بوضوح: "هذا موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتاده ويلم به كثيراً، ويبعث على المراجعة له، وإلطف النظر فيه، وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعو إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لصحيح الإعراب"^(٩٥).

ولم يكن سييويه بأقل اهتماماً بالدلالة، والاستعمال اللغوي؛ فقد اعترف بمشابهة قوية بين الاسم الموصول، وأداة الشرط في قولك: الذي يأتيني فله درهمان، فيقول: "وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء هاهنا، والذي يأتيني بمنزلة عبدالله، وأنت لا يجوز لك أن تقول: "عبدالله فله درهمان" فقال: إنما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا لما دخلت في الجزاء، إذا قال: إن يأتيني فله درهمان، وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان"^(٩٦).

هذا الاهتمام الدلالي، مع الاعتراف بالمشابهة الدلالية بين الشرط وجمل أخرى تعد اسمية، وشروط جملة الشرط المفيدة والترابط بين أجزاء الشرط، يجعلنا نقترح في أسلوب الشرط نسبته إلى نوع من نوعي الجملة العربية، وحيث إن الجملة الفعلية ليس لها أي شروط سوى بدئها بفعل ثم فاعل أو نائب فاعل لتكون جملة فعلية، أما الجملة الاسمية فهي الجملة الأكثر تعقيداً؛ لذلك فإن الأقرب نسبة الجملة الشرطية لها حيث تبدأ بالحروف أو الأسماء، أما في حالة بدئها بالظروف فالأمر متروك لجملة الجواب كما ذكر المغني، حيث يتعلق الظرف بالفعل الموجود في الجواب دون الغض من صدارته اللفظية، وذلك مع النص على أكثر من قيد بالنسبة لجملة الشرط لا تقدر

في كونها اسمية أو فعلية؛ لأن أسلوب الشرط هو وسيلة من وسائل التعبير المقيد الذي يؤدي معنى معيناً. وقبل أن نوضح تلك القيود، نعرض لشواهد الجمل الشرطية والمقترحة في إعرابها، بادئين بالجمل المبدوءة بالأسماء ثم الحروف، تليها المبدوءة بالحروف.

١ - الجملة: "مَنْ يَعْمَلُ سُوءًا يُجْزَ بِهِ" (٩٧)

↓ ↓ ↓

إعرابها مبتدأ جملة شرط صلة خبر

[جملة جواب الشرط (جملة فعلية)
ونلاحظ الربط بين (من) اسم الشرط
وبين الجملة بوجود الضمير المستتر].

نوع المبتدأ:

تركيب جملي، والخبر: جملة فعلية.

٢ - الجملة: "وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ" (٩٨)

↓ ↓ ↓

مبتدأ جملة شرط (صلة) خبر المبتدأ (جملة فعلية)

جملة فعلية

تركيب جملي

٣ - الجملة: "مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ" (٩٩)

↓ ↓ ↓

مبتدأ جملة شرط صلة جملة اسمية خبر المبتدأ

٤ - الجملة "إنك إنمّا تأت ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر أتيا

↓ ↓ ↓

حرف ناسخ حرف شرط جملة شرط جملة فعلية خبر المبتدأ

تركيب جملي

الجملة من التركيب الجملي وخبره خبر إن

٥ - الجملة إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملائم أنفس الأعداء إرهاباً

حرف
تركيب جملي مبتدأ
خبر المبتدأ
جملة جواب الشرط

٦ - الجملة: أين تصرف بنا العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي^(١٠٠)

ظرف مكان شرطي يتعلق
بالفعل في جواب الشرط
والجملة فعلية
جملة شرط
مضاف إليه في
محل جر
جملة فعلية
جواب الشرط

٧ - أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ^(١٠١)

ظرف مكان
متعلق بفعل
جواب الشرط
جملة الشرط
مضاف إليه
جملة جواب
الشرط

والجملة فعلية، والظرف تركيب جملي

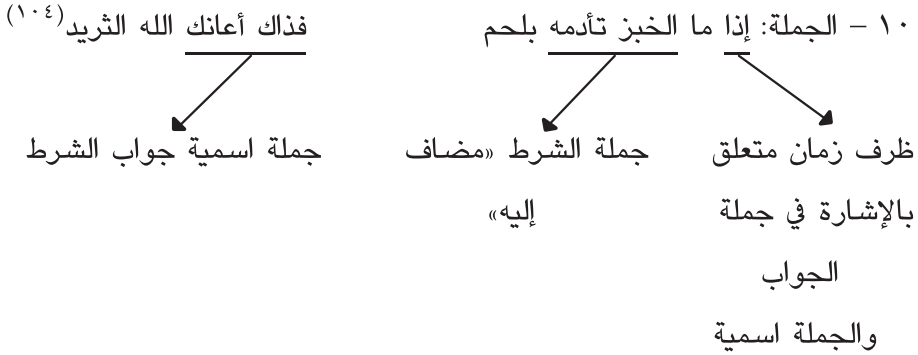
٨ - الجملة: حيثما تستقم يقدر الله لك نجاحاً في غابر الأزمان^(١٠٢)

ظرف مكان
متعلق بالفعل
في جواب الشرط
جملة الشرط
مضاف إليه
جملة جواب
الشرط

والجملة فعلية

٩ - الجملة: استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل^(١٠٣)

ظرف مكان متعلق
بفعل الجواب
مضاف إليه
جواب الشرط
جملة فعلية



بعد هذا العرض للجمال التي تغطي جملة الشرط المبدوءة بالأسماء والحروف والظروف نعرض للمقيدات في إعراب جملة الشرط، وهي:

١ - التركيب الجملي الشرطي هو قسيم للمفرد والجملة وشبه الجملة ولا يعني إمكانية اختزاله إلى مفرد مثل (المصدر المؤول أو الاسم الموصول وصلته) فهو باق على تركيبه، وفي نفس الوقت يمكن أن يكون (مسنداً إليه).

٢ - لا يعني ارتباط الظرف وتعلقه بالفعل الموجود في جملة الجواب أن يفقد صدارته لفظاً لتأدية معنى الشرط، ولا يعني إضافته لجملة الشرط أن تلك الجملة يمكن تأويلها بمصدر، فهي باقية على تركيبها مع الظرف الشرطي تركيباً جملياً كما هو الحال في جملة الشرط الأخرى.

٣ - فك الارتباط بين جزم الأفعال داخل أسلوب الشرط وبين محل الجملة، وقد نص النحاة على أن أداة الشرط تحتاج إلى فعلين وليس إلى (جملتين) كما يقول الأشموني تعليقاً على قول ابن مالك: فعلين يقتضين: "أي تطلب هذه الأدوات فعلين: شرط قدما يتلوه الجزاء، يتلوه الجزاء أي يتبعه الجزاء.. وإنما قال فعلين، ولم يقل جملتين للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين، وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء". ويعلق الصبان على ذلك بقوله: "وإنما قال فعلين؛ أي اعتباراً بالمسند فقط ولم يقل جملتين"^(١٠٥).

من هذه النصوص نلاحظ أن النص على الفعلين هو لملاحظة علامة إعرابهما، ولمح الحدث المترتب على حدث آخر في جملة الشرط، لذلك فإن موقع الجملة بكاملها شيء آخر.

٤ - طبقاً لاعتبار الجزء الأول من جملة الشرط مسنداً إليه، على أنه تركيب جملي (وذلك عند البدء باسم شرط على وجه الخصوص) نلاحظ أن هذا الجزء قد يكون مفرداً وليس جملة كما في قول الشاعر:

بني تُعَلِّ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شَرَبَهَا بني تُعَلِّ من ينكع العنز ظالم^(١٠٦)

فنلاحظ أن مع جزم الفعل (ينكع) فإن الجملة الشرطية لم تنته بجملة جواب، وإنما بمفرد (ظالم) وهو ما قدر النحاة فيه تقدير محذوف والتقدير (فهو ظالم)^(١٠٧)، وعلى قولنا بأن جملة الشرط تركيب جملي، لا يلزم هذا التقدير فالخبر قد يكون مفرداً أو جملة.

٥ - في كل الأحوال المبدوءة بالأسماء الشرطية، يحسن إعرابها مبتدآت لضبط التركيب، فلا تكون فاعلاً لفعل مقدر، أو مفعولاً به لفعل الشرط أو لمحذوف يفسره المذكور لتجنب كثرة التقديرات.

ينتهي هنا مبحث أسلوب الشرط الذي عدنا الجزء الأول فيه تركيباً جملياً لا يحسن السكوت عنده، وإذا كان أسلوب الشرط أسلوباً تجريدياً يتحقق عن طريق ثلاثة أركان هي: (أداة الشرط - فعل الشرط - جواب الشرط) فإن هناك تراكيب وحداتها معروفة سلفاً، اعتبرها النحاة جملاً تامة، على الرغم من أنها لا تستطيع - وحدها - الإيفاء بالمعنى التام الذي يحسن السكوت عليه، وسنورد الحديث عنها في المباحث التالية، وهي مع جملة الشرط نعتقد أنها تراكيب جمالية ناقصة تحتاج إلى معرفة موقعها الإعرابي في جملتها التي لا بد أن تكون هي - بكامل وحداتها - وحدة واحدة داخل تلك الجملة، وذلك للنقص الدلالي الواضح لتلك التراكيب، وملازمتها بالنسبة للاستعمال اللغوي خطأً واحداً ناقصاً، حيث لم تأت أبداً في الاستعمال وحيدة تؤدي معنى كاملاً.

ثانياً: سواء وهمزة التسوية بين التركيب والإفادة

سواء: مصدر يعني المثل والنظير كما ذكر في لسان العرب: "سواء: سواء الشيء مثله، والجمع أسواء، أنشد اللحياني:

ترى القوم أسواءً إذا جلسوا معاً وفي القوم زيف مثل زيف الدراهم^(١٠٨) والمصدر كما هو معروف يعمل عمل الفعل (يفعله المصدر ألحق في العمل)، فهو يعمل عمل الفعل في التعدي واللزوم بشروط^(١٠٩)، وعندما يعمل فهو يكون جملة تامة في مثل قولنا: أعدّل محمد؟ فيكون مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر، أو: أعدل محمد، فهو خبر لمبتدأ مؤخر. والأمر كذلك بالنسبة لسواء؛ فيمكن أن يقال: سواءً محمد وعلي، فهي خبر مقدم، ويمكن أن يقال ما سواء محمد وعلي، فيكون المصدر مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر، والجملة تامة.

أما التركيب الذي نحن بصدده فهو سواء مع همزة التسوية المتلوة بجملتين معطوفتين بأَم المتصلة، و(سواء) و ما في معناها مع همزة التسوية هو تركيب له خصائص معينة، فالجملتان المتعاطفتان تؤولان بمصدرين يعطف أحدهما على الآخر ويكون الأول فيهما مبتدأ، وخبره (سواء)، أو فاعلاً سد مسد الخبر وسواء مبتدأ. والهمزة هنا تخرج عن معنى الاستفهام كما ذكر ابن هشام^(١١٠).

هذا التركيب أيضاً نعدده من التراكيب الجمالية التي لا يمكن بحال - على مستوى الدلالة - أن يفى بمعنى يحسن السكوت عنده، ونلاحظ أولاً ما ذكره سيبويه في كلمة سواء، فنجد أنها من الألفاظ التي تقع حالاً أو صفة، يقول: "وقيل ذلك: هذا درهم سواءً كأنه قال: هذا درهم استواء، فهذا تمثيل، وإن لم يتكلم به، قال عز وجل: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ﴾^(١١١)، وقد قرأ أناس: (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ) وقال الخليل: جعله بمنزلة مستويات، وتقول: هذا درهم سواء، كأنك قلت: هذا درهم

تام" ^(١١٢)، ويقول في موضع آخر: "ومن ذلك أيضاً: هذا سواك، وهذا رجل سواك فهذا بمنزلة مكانك، إذا جعلته في معنى بَدَلَك، ولا يكون اسماً إلا في الشعر" ^(١١٣).

ثم نتج هذا الأسلوب بالذات بخصائصه السالفة الذكر، نتتبعه في الاستعمال اللغوي، نلاحظ فيه ملازمته الجملة، وعدم مجيئه - وحده - كجملة تامة. ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ^(١١٤)، نجد إعراب هذا الأسلوب على النحو التالي: سواءً عليهم رفع بالابتداء، و(أأنذرتهم) جملة في موضع الفاعل، وسدّت هذه الجملة مسدّ الخبر، والتقدير: يستوي عندهم الإنذار وتركه، وهو كلام محمول على المعنى، ويجوز أيضاً أن تكون هذه الجملة في موضع مبتدأ وسواء خبر مقدم، والجملة على القولين خبر إن، و(لا يؤمنون) لا موضع له، ويجوز أن يكون (لا يؤمنون) خبر إن، وسواء عليهم وما بعده معترض بينهما، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر) ^(١١٥).

فنجد أن هذا الأسلوب على الرغم من الإعراب الذي يصرح بأنه جملة تامة (مبتدأ + فاعل) أو (خبر مقدم مع مبتدأ مؤخر) جملة غير تامة المعنى، ولا تخلو من أن تكون معمولة لفعل قبلها، أو أن تكون معترضة، أو وحدة إسنادية واحدة داخل التركيب، فعندما نناقش أوجه الإعراب المختلفة نجد أن جملة (سواء عليهم) وقعت إما خبراً لمبتدأ أو خبراً بعد خبر، أو معترضة بين اسم إن وخبره. ومن المعلوم أن الجملة التي تحتل وظيفة الخبر في مثل جملة: (محمد يذاكر دروسه) يمكن أن تنفصل جملة (يذاكر دروسه) مع بيان الفاعل فيقال: (يذاكر محمد دروسه) أو في مثل جملة (محمد أبوه مسافر) يمكن أن يقال: (أبو محمد مسافر) فيمكن مع إظهار الفاعل فصل الجملة وتكون تامة المعنى. والجملة الاعتراضية في قولنا: محمد - صلى الله عليه وسلم - رسول الله، ويمكن فصلها لأداء معنى تام فنقول: (صلى الله على محمد).

أما تلك الجملة بالذات (التي تبدأ بسواء أو ما يقوم مقامها دون اعتمادها على نفي أو استفهام وإتباعها بجملتين معطوفتين بأمر المتصلة) فهي تركيب جملي لا

يؤدي معنى يحسن السكوت عليه، والسبب أن هذا التركيب المحتوي على معنى (الاستواء) مع الهمزة التي تدل على (التسوية) والعطف بأَم التي تسمى بالمعادلة المتصلة - هو تركيب أقرب ما يكون إلى التعادل الكيميائي الذي يعني عدم الجنوح بالسلب أو الإيجاب بالنسبة للحدث. فما معنى قولنا: سواء علي أقمّت أم قعدت؟ إلا إذا كان هناك ما يترتب عليه من حدث كي يحقق الإفادة في الجملة، والدليل على ذلك أن هذا المعنى (وهو معنى المعادلة بين الشيء وضده) لا يؤدي وظيفته التركيبية إلا إذا أتى في سياق لقول ابن هشام: "وإنما جاز لأضربنه إن ذهب وإن مكث، لأن المعنى: لأضربنه على كل حال؛ إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد" (١١٦).

لم يعتد هنا ابن هشام بالشرط المبدوء بـ"إن" وعدّه هذا الأسلوب (إن ذهب وإن مكث) حالاً، لأنه فقد معنى الشرطية على الرغم من استخدام صيغة الشرط، ودلالة (على كل حال) لا تستطيع وحدها الإيفاد بمعنى تام يحسن السكوت عنده. أما على مستوى الاستعمال اللغوي فإن تلك الجملة بخصائصها السالفة، لم تأت مطلقاً منفردة، فمثلاً في قوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُغْنَا أَمْ صَبْرُنَا مَا لَنَا مِنْ مَّحِيصٍ) (١١٧)، وقول الشاعر:

ولست أبالي بعد فقدي مالكا أموتي ناء أم هو الآن واقع
 نجد أن جملة (سواء جزعنا أم صبرنا) هي جملة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجملة (ما لنا من محيص)، وجملة (بعد موتي أم وقوعه يستويان) هي جملة وثيقة الصلة بجعلها معمولة للفعل المنفي (لست أبالي).

لذلك فهي جملة ملازمة للاعتراض، أو للارتباط الإسنادي المقيد لركني الجملة الرئيسة (المسند والمسند إليه) وليس كذلك الجمل المعتادة والأصل فيها الاستقلال، لذا عدناها تركيباً جميلاً، وليست جملة مستقلة.

ثالثاً: جملة لا سيما

من التراكيب التي لا تنفك مرتبطة بالجملة قبلها تركيب (لا سيما) وفي القاموس: (لاسيما زيد) مثل لا مثل زيد، وما لغو، ويرفع زيد مثل دع ما زيد، ويخفف الياء، لا سي لما فلان، ولا سيك ما فلان، ولا سيه فلان، ولا سيك إذا فعلت، ولا سي لمن فعل ذلك، وليست المرأة لك بسي وما هن لك بأسواء^(١١٨).

وقد أعرب النحاة هذا التركيب على اعتبار أن (لا) نافية للجنس عاملة عمل (إن) و(سي) اسمها منصوب أو مبني، وراوحت آراؤهم في الاسم الظاهر بعدها بين الرفع والجر والنصب، كما هو معروف في إعراب الاسم الواقع بعد (لا سيما). ولكن الملاحظ هو أن جملة (لا سيما زيد) هي جملة غير مستقلة ولا تساوي جملة: (لا أحد في المنزل) المبدوءة (بلا) النافية للجنس، إلا أنها جملة مفيدة إفادة يحسن السكوت عندها. أما أسلوب (لا سيما) فلا يمكن اعتباره من هذا النوع المفيد؛ لذلك نلاحظ أن النحاة لم يدرجوها ضمن باب (لا) العاملة عمل (إن)، بل تناولها معظمهم عند الحديث عن أسلوب الاستثناء.

ويتضح من خلال ملاحظات محددة ما ينبئ عن اعتبار هذا التركيب ناقص الإفادة: تلك الملاحظات تتلخص في المقارنة السريعة بين (لا) النافية للجنس و(لا) في (لاسيما)، التي تفصح عن أكثر من فرق يتضح مع شروط النحاة لـ (لا) العاملة عمل إن. وأيضاً في الجمع بين (لاسيما) وأساليب الاستثناء، على الرغم من اعتراف النحاة أنها ليست من أدوات الاستثناء، ولا تعني ما تعنيه، مع الإقرار بأن أسلوب الاستثناء هو تركيب معتمد على الجملة قبله.

ثم في إعراب النحاة (لا سيما) نفسها واعتبارها أحياناً نائبة عن مفعول مطلق تقديره (خصوصاً) وإعراب ما بعدها (حالاً) سواء كان مفرداً أم جملة.

ومن تلك الملاحظات التي سننتعرض لها يتبين عدم إمكانية إحلال أسلوب

(لا سيما) محل (لا) العاملة عمل إن التي تعد مع اسمها وخبرها جملة تامة يحسن الوقوف عندها^(١١٩).

أولاً: من المقارنة بين شروط (لا) - التي تعمل عمل إن - مع لا سيما - نجد أن الشرط الأول أنها لا بد أن تكون نافية للجنس، والثاني أن يكون معمولها نكرتين، والثالث: أن يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً^(١٢٠).

ويذكر أبو البقاء في شرح اللمع نقاط التشابه بين (لا) العاملة عمل إن وبين (إن) فيرى أن القياس فيها ألا تعمل؛ لأنها تدخل على الأسماء والأفعال فلا اختصاص لها، إلا أنها عملت لأنها أشبهت (إن) في أربعة أشياء، منها: "أن لها صدر الكلام كما أن (إن) كذلك، فلما أشبهتها عملت، فكما تنصب (إن) وترفع، كذلك (لا) تنصب وترفع"^(١٢١).

ومن الواضح أن (لا سيما) ليس لها صدر الكلام، وليس لها معنى (نفي الجنس) كما في: لا أحد في الدار، وقد فسر سيبويه عملها لمشابهتها (رب) فيقول: "وسألت الخليل عن قول العرب: ولا سيما زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيد، وما لغو، وقال: لا سيما زيد كقولهم: دع ما زيد، وكقوله: (مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً)^(١٢٢)، فسِي في هذا الموضع بمنزلة مثل، فمن ثم عملت فيه (لا) كما تعمل (رب) في (مثل)؛ وذلك في قولك: ربّ مثل زيد، وقال أبو محجن الثقفي:

يا ربّ مثلك في النساء غريرة بيضاء قد متعتها بطلاق^(١٢٣)
ويقول قبل ذلك: "واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه رب حسن لك أن تعمل فيه لا"^(١٢٤).

نلاحظ هنا تشبيه سيبويه لعمل (لا) في (سي) بعمل (رب) في (مثل) مع الفارق بين عمل (لا) النصب في (سي) بعمل (رب) الجر في (مثل). يقصد أنها تعمل في النكرة كما تعمل (رب)، وقد تحدث سيبويه عنها في آخر حديثه عن (لا) النافية للجنس، ومشابهة (لا سيما) لـ (لا مثل زيد)، و(دع ما زيد)، يدل على مشابهة (لا سيما) لـ (لا النافية للجنس) في العمل فقط، أما في التصدير فمن الواضح أن (لا مثل زيد) ليس بداية جملة.

ثانياً: في الجمع بين (لا سيما) وأساليب الاستثناء عند معظم النحاة^(١٢٥)، مع اعترافهم بأنها لا تعني الاستثناء، وليست من أدواته، ما يوضح أنها جملة أو تركيب معتمد على الجملة قبله، وأوضح ما قيل في هذا ما ذكر في شرح التسهيل: "ومن النحويين من جعل (لا سيما) من أدوات الاستثناء، وذلك عندي غير صحيح، لأن أصل أدوات الاستثناء هو إلا، فما وقع موقعه، وأغنى عنه، فهو من أدواته وما لم يكن كذلك فليس منها. ومعلوم أن (إلا) تقع موقع (حاشا) و(عدا) و(خلا) و(ليس) و(لا يكون) و(غير) و(سوى)، مما لم يختلف في الاستثناء به، فوجب الاعتراف بأنه من أدواته، و(لا سيما) بخلاف ذلك، فلا يعد من أدواته، بل هو مضاف لها فإن الذي يلي (لا سيما) داخل فيما قبله، ومشهود له بأنه أحق بذلك من غيره، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة - قول امرئ القيس:

ألا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جلجل^(١٢٦)
 فلا تردد في أن مراده دخول يوم (دائرة جلجل) فيما دخلت فيه الأيام الأخر، من الصلاح، وأن له مزية، وهذا ضد المستفاد بإلا، فلا سبيل إلى إلحاق (لا سيما) بأدوات الاستثناء"^(١٢٧).

ومن النحويين من عدّ دلالة التفضيل فيها محمولاً على معنى الاستثناء ويقصد بذلك أن ما بعد (لا سيما) مخالف لما قبلها في زيادة المزية له كما ذكر ابن الخشاب في المرتجل حيث يقول: "ومن الأسماء التي عدت في باب الاستثناء فكانت استثناء في المعنى "سيما"^(١٢٨).

وأغلب الظن أن من تحدث عن (لا سيما) ضمن الحديث عن الاستثناء، ليس للتشابه الدلالي بينهما، بل للتشابه التركيبي حيث كانت (لا سيما) مثل (حاشا) و(عدا) وغيرها في كونها مرتبطة تركيبياً ودلالياً بالجملة قبلها، وقد تعرض النحاة لموضع (حاشا) و(عدا) إذا كانا فعلين في بيان موقع الجملة الفعلية من الإعراب، فاختلاف النحاة بين اعتبارها حالية أو مستأنفة^(١٢٩)، أو على اعتبارها صفة كما يرى سيبويه^(١٣٠)، لذلك فإن (لا سيما) في عملها عمل (إن) هي جملة تابعة وليست جملة تامة مستقلة.

ثالثاً: في إعراب (النحاة) لتركيب (لا سيما) نجدهم يهتمون بإعراب (سي) والاسم الظاهر بعدها، ثم يلاحظون شبهاً بينها وبين (خصوصاً) أو (أخص)، وعلى ذلك فهي؛ أي (لا سيما)، تعد مفعولاً مطلقاً، وما بعدها (حالاً). يقول الصبان: "واعلم أن (لا سيما) تستعمل أحياناً بمعنى خصوصاً، فيؤتى بالحال مفردة أو جملة، وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضي، وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بناء (سي) على كونه اسم لا، ويظهر أنه لا خبر لها كما في نحو (ألا ماء) كمعنى أتمنى ماء كما مر.. وقال الدماميني على هذا كافة. نحو أحب زيداً ولا سيما راكباً، فراكباً حال من مفعول الفعل المقدر، وهو أخصه، أي أخصه بزيادة المحبة. قال الدماميني: ونظير جعل لا سيما الذي بمعنى خصوصاً منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سي على كونه اسم لا التبرئة.. نُقِلَ (أيها الرجل) من النداء إلى الاختصاص مع بقاءه على حالته في النداء من ضم أي ورفع الرجل" (١٣١).

نجد هنا ملاحظة المشابهة بين (لا سيما) وخصوصاً أو أخص على المستوى الدلالي، واعتبار ما بعدها حالاً إذا كان جملة، أو مشتقاً أو حتى أسلوب شرط، ونلاحظ مشابهة (لا سيما) في جعله مفعولاً مطلقاً مع بقاء (لا) عاملة النصب في (سي) (أيها الرجل) وانتقاله من النداء إلى الاختصاص، مع بقاء (الرجل) مرفوعاً، وهنا ينجلي الفرق، فتركيب (أيها الرجل) مكون من (أي) وهو منادى مبني على الضم في محل نصب، و(ها) حرف للتنبيه، والرجل هو صفة (لأي) مرفوعة أي هو تركيب مكون من (موصوف وصفة) أي اسم موصوف يصح جعله مفعولاً به على الاختصاص، أما (لا سيما) فهو تركيب جملي كما ذكر أنه يعد جملة تامة، فهو يعد من باب الجمل، لا من باب المفردات.

ومن هذه الملاحظات الثلاث يتضح أن أسلوب (لا سيما) هو تركيب جملي غير مستقل تابع تركيبياً ودلالياً للجملة الرئيسة قبله، ولم يشر النحاة إلى ذلك على الرغم من توجيههم الصائب لإعرابه.

رابعاً: كيف (عندما لا تكون شرطاً ولا استفهاماً)

"الكيف لغة القطع، وقيل اسم مبهم غير متمكن حُرِّك آخره للساكنين وبالفتح لمكان الياء والغالب فيه أن يكون استفهاماً حقيقياً ككيف زيد؟ أو غيره، (كيف تكفرون بالله) فإنه أخرج مخرج التعجب.. ويقع خبراً قبل ما لا يستغنى عنه ككيف أنت، وكيف كنت، وحالاً قبل ما يستغنى عنه ككيف جاء زيد، ومفعولاً مطلقاً ككيف فعل ربك.. " (١٣٢).

وقد حكم النحاة باسمية (كيف)؛ يقول ابن برهان العكبري: " (مسألة) كيف اسم؛ لأنك تقول: كيف زيد، فيكون ذلك كلاماً تاماً " وقد صحَّ أن (زيداً) اسم، بقي الكلام في كيف فلو كانت حرف معنى كانت الجملة نداء، وليست كذلك، ولو كانت فعلاً انبغى أن يحسن قبلها (قد) أو (السين) أو (سوف)، أو تكون أمراً أو نهياً، وليس الأمر فيها كذلك، فبقي أن تكون اسماً، ولأن الاسم هو الأصل، والفعل فرع عنه، فردناها إلى الأصل " (١٣٣).

وقد ذُكر لكيف استخدامان هما: الاستفهامية، والشرطية، وقد لخص ابن هشام ذلك بقوله: "تستعمل على وجهين: أحدهما: أن تكون شرطاً، فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى، غير مجزومين نحو كيف تصنع أصنع، ولا يجوز (كيف نجلس أذهب) باتفاق.. ثم قالوا: ومن وردوها شرطاً ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(١٣٤)، و﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(١٣٥)،... وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها، وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها.

والثاني: وهو الغالب فيها أن تكون استفهاماً إما حقيقياً نحو: كيف زيد؟ أو غيره نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾^(١٣٦)، فإنه أخرج مخرج التعجب، وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى عنه نحو: "كيف أنت؟ وكيف كنت؟ وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً، وأن منه (كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ)" (١٣٧).

ويرى ابن مالك أن لكيف صدر الكلام كغيرها من أدوات الاستفهام وفي هذا الاستعمال تكون في موضع نصب على الحال، أو خبراً لمبتدأ في الحال أو الأصل، إلا ما شذ من نحو جرّها بعلى في قول بعضهم (على كيف تبيع الأحمرين؟) ^(١٣٨).

أورد النحاة - كما نرى - استعمالين لكيف، الأول: الشرط في مثل: كيف تجلس أجلس، والثاني: الاستفهام، ويرى ابن مالك أن لها صدر الكلام كغيرها من أدوات الاستفهام، وكيف داخل هذا الأسلوب، أو الجملة التامة، لها مواقع إعرابية مألوفة، فهي إما خبر للمبتدأ، أو حال، أو مفعول مطلق، أما الأسلوب كجملة تامة فقد تقع بدلاً كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ ^(١٣٩)، فهي هنا بدل من (الإبل) ^(١٤٠).

لم يذكر النحاة نوعاً ثالثاً لكيف لا تكون فيه استفهامية أو شرطية، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ ^(١٤١)، وفي ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ ^(١٤٢)، وأيضاً (كيف) في قوله تعالى: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ ^(١٤٣)، و﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ ^(١٤٤)، والتي ذكر ابن هشام أنها من أنواع كيف الشرطية، وأن هناك إشكالية بسبب عدم توافق فعلها مع الفعل الموجود الذي يدل على الجواب المحذوف ^(١٤٥)، فإن كيف في الآية الأولى والثانية ليست استفهامية وفي الآية الثالثة والرابعة ليست شرطية، فلم يستفهم عن كيفية فعل الله، ولم يشترط كيفية مشيئة الله للإنفاق، وللتصوير في الأرحام، وإنما نقصد أن الإنفاق يحدث بمشيئة الله فالإنفاق مرتبط بالمشيئة، وليست المشيئة شرطاً، ويصور الله الخلق في الأرحام بكيفية خاصة، فالكيفية حال مرتبطة بالفعل، وليست شرطاً.

إذاً، فكيف لها استخدام ثالث لم يتحدث عنه النحاة وهو استخدامها بداية لتركيب جملي كامل من ناحية تمام ركني الإسناد، ولكنه تابع لما قبله حتماً، ففي قوله تعالى: (كَيْفَ يَشَاءُ) كيف هنا حال من الفعل بعدها، وفي (كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ) هي مفعول مطلق والجملة تامة، وفي نفس الوقت لا يمكن تجاهل أن (كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ) هي معمول

بالكامل للفعل (تر) مفعول به، و(كَيْفَ يَشَاءُ) بكاملها هي حال من الفاعل قبلها، ولا يمكن اعتبار أن لكيف إعرابين في حال واحدة طبقاً لما ذكره النحاة من أنه "لا يجتمع عاملان على لفظ واحد في حال واحدة" (١٤٦).

لذلك فإن كيف تعد مع جملتها من المعلقة للأفعال المتعدية، ودلالاتها ليس في هذه المواقع استفهامية أو شرطية، وهي في نفس الوقت ليست حرفاً مصدرياً، ولكن شأنها في ذلك شأن الاسم الموصول مع صلته، فهو يؤول معنى فقط - لا لفظاً - بالمشتق المقابل له، فيمكن أن نقول في (جاء الذي حضر) (جاء الحاضر)، ولكن ذلك لا يعتقد لفظاً في الإعراب، لأن (الذي) اسم وليس حرفاً مصدرياً لذلك لا يمكن اختزاله مع الجملة بعده، وإن كان المعنى على هذا النحو. وهذا يعني استخداماً ثالثاً لكيف لا تعني فيه الشرطية وأنها عندما تعني الشرطية أو الاستفهام تكون جملة تامة يحسن السكوت عندها وهي عندما تقع بدلاً كما في قول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان (١٤٧)

فهي جملة مبدلة من (حاجة) فهي على معناها الاستفهامي، ويمكن أن تستقل بنفسها فتعطي الفائدة التامة، وهذا هو ما يحققه الاستفهام، ووجوده داخل الجملة على سبيل التبعية ليس واجباً على كل حال، أما (كيف) التي تعني الكيفية فهي التي تترأس جملتها وتتعلق معها بجملة قبلها على سبيل الحتم كتركيب جملي غير مستقل.

ونرى أن شأن (كيف) في الاستخدام الثالث يقارب - لا يطابق - ما ذكره النحاة عن أساليب استفهامية تقع معلقة للفعل القلبي فنجد ابن مالك يقول: "وتختص القلبية المتصرفة بتعديها معنى لا لفظاً، إلى ذي استفهام، أو مضاف إليه، أو تالي لام الابتداء.. ويشاركهن فيه مع الاستفهام وأبصر وتفكر.. والجملة بعد المعلق في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به، وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد، وسادة مسد مفعولين إن تعدى إلى اثنين وبدل من المتوسط بينه وبينها إن تعدى إلى واحد" (١٤٨).

ويلاحظ هنا الفرق بين جملة (كيف) وجملة الاستفهام الأخرى الباقية على

تمامها إذا جاءت جملة تامة، والفرق الثاني وهو أن الجمل الاستفهامية التي تبدأ بحرف استفهام مُعَلَّقٌ مختلفة عن جملة (كيف) التي تبدأ باسم لا بحرف، ولكن التشابه في أن كليهما "الاستفهامية وجملة كيف بمعنى الكيفية" جملة تامة العناصر تعد بالكامل سادة مسد معمول الفعل القلبي وما تقوم مقامه من أفعال مثل تفكر، وأبصر... إلى غير ذلك.

خامساً: أسلوب النداء

يعد أسلوب النداء من الأساليب التي اهتم النحاة فيها بتوجيه المفردات داخله، فوجهوا نصب المنادى على أنه مفعول به في الأصل وأن (يا) نابت عن الفعل (أدعو)، ومن هنا روج النحاة لفكرة أن أسلوب النداء هو الجملة الوحيدة التي تكونت من حرف واسم، مع الإقرار بأنه لا يوجد (كلام مفيد) يبنى على حرف مع اسم " إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند، وأما نحو (يا زيد) فلقد (يا) مسد دعوت الإنشائي، والفعل مع الفعل، أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه " (١٤٩).

والمقارنة بين أسلوب النداء (يا زيد) والجملة الفعلية (دعوت زيداً) هي مقارنة لا تحتاج إلى توثيق إتمام الجملة الثانية لمعنى مفيد يحسن السكوت عليه، في حين ينقص الجملة الأولى هذه الفائدة، فهو أسلوب لا يحتاج إلى مفرد يعضده، وإنما إلى جملة تامة تكون هي محط الفائدة، ويكون المنادى مع حرف النداء مجرد مقدمة له، أما على مستوى الاستعمال الفعلي للغة، فلم يوجد فيها نموذج واحد يمكن أن يقال فيه أن (النداء) جملة يحسن السكوت عندها، فالنداء ليس - كما ذكروا - إنشاءً منفرداً، وربما كان مقدمة لجملة إنشائية، كما يمكن أن يقال إن (الهمزة وهل) مطلع الجمل الاستفهامية، وليستا - وحدهما - أسلوبياً إنشاءً.

يقول ابن هشام: " (يا) حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (١٥٠)، ولا ينادى اسم الله عز وجل، والاسم المستغاث، وأيتها، وإيتها إلا بها، وليس نصب المنادى بها، ولا بأخواتها أحرفاً، ولا بهن أسماءً لأدعو متحملة لضمير الفاعل خلافاً لزاعمي ذلك، بل بأدعو محذوفاً لزوماً، وقول ابن الطراوة: النداء إنشاءً، وأدعو خبر سهو منه، بل أدعو المقدر إنشاءً كبعت وأقسمت. ثم يقول: وإذا ولي

(يا) ما ليس بمنادى كالفعل في: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾^(١٥١) والحرف في نحو: ﴿يَلِيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾^(١٥٢)، فقيل: هي للنداء، والمنادى محذوف وقيل: هي لمجرد التنبيه؛ لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها، وقال ابن مالك: "إن وليها دعاء أو أمر نحو: "ألا يا اسجدوا" فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما، نحو: ﴿وَبَقَادِمُ اسْكُنْ﴾^(١٥٣)، ﴿قِيلَ يٰنُوحُ أَهْبِطْ﴾^(١٥٤)، ونحو: ﴿يَمَلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(١٥٥)، وإلا فهي للتنبيه " (١٥٦).

نلاحظ في هذا النص أن الشواهد التي أوردها ابن هشام بلا استثناء تحوي جملة كاملة بعد النداء (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)، (يَا آدَمُ اسْكُنْ)، (يَا نُوحُ أَهْبِطْ)، (يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)، ونلاحظ أيضاً إشارته لقول ابن مالك بأن الدعاء والأمر يكثر وقوع النداء قبلهما وكأنه مقدمة لهما.

وفي النص التالي يعرض ابن عقيل لأوجه التشابه والاختلاف بين الاختصاص والنداء تعقيباً على قول ابن مالك:

الاختصاص: كنداء دون يا ك (أئبها الفتى) بإثر ارجونيا
وقد يرى (ذا) دون (أي) تلو (ال) كمثل نحن - العرب - أسخى من بذل
يقول: "الاختصاص يشبه النداء لفظاً، ويخالفه في ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنه لا يستعمل معه حرف نداء، والثاني: أنه لا بد أن يسبقه شيء، والثالث: أن تصاحبه الألف واللام وذلك كقولك: "أنا أفعل كذا - أيها الرجل - ونحن العرب - أسخى الناس، ... وهو منصوب بفعل مضمر والتقدير: أخص العرب" (١٥٧).

نلاحظ هنا أن الاختصاص جملة تامة يمكن أن تأتي مستقلة، ولكنها تأتي بملاح خاصة فتعد جملة اعتراضية تحوي (مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً) بين أجزاء جملة رئيسة بادئة بضمير يكون المفعول به ممثلاً مرجعيته (فنحن أسخى من بذل) يفسر بـ (العرب) لبيان المقصود بالضمير، وقد يحوي هذا الأسلوب دلالات أخرى كالفخر، والتواضع^(١٥٨).

ثم نلاحظ تشابه هذا الأسلوب - الاختصاص - مع النداء في حال بدئه

ب (أي) أو (آية) اللذين يتوصل بهما لنداء ما فيه أل فيقال: "عليّ - أيها الكريم - يُعْتَمَد" فالنداء هنا نقل من مكانه، إلى باب الاختصاص، مقدراً فيه (يا) ضمن جملة اعتراضية مسبوقه حكماً بما معناه (أخص)، أو (أعني) مع غرض النداء الذي يعني توجيه النظر والاهتمام.

نلاحظ هنا أيضاً عند نقل النداء من بابه إلى باب آخر فقد نقل كجملة اعتراض (جملة الاختصاص) وليس كجملة مستقلة. لذلك فإن حرف النداء مع المنادى يعد تركيباً جملياً يهدف إلى التنبيه وتوجيه النظر دون الإيفاء وحده بمعنى يحسن السكوت عنده، ويحتاج إلى جملة تامة بعده، أو يقع اعتراضاً لأجزاء الجملة الرئيسية، أو حتى تذيلاً لها، ولا يساوي جملة مثل جملة (ادع زيدا) وهي جملة طلبية إنشائية تحوي معنى كاملاً.

سادساً: (مذ ومنذ) اسمان

مذ ومنذ ظرفان اختلف في اسميتهما أو حرفيتهما، فيرى سيبويه أن (مذ) لابتداء الغاية مثل من الجارة^(١٥٩). ولم يتحدث عن اسمية (مذ) إلا عندما أشار إلى مجيء الاسم مرفوعاً بعدها وذكر أنها تتحرك بالضم عند التقاء الساكنين^(١٦٠). ومن المعروف أن مذ ومنذ عند البصريين اسمان إذا كان الاسم مرفوعاً بعدهما، وذلك لأنهم يرون أنها - أي مذ أو منذ - تكون مبتدأ خبرها الاسم المرفوع، وعندما يكون الاسم مجروراً يكونان حرفي جر^(١٦١)، وكذلك عدها ابن هشام^(١٦٢).

ودون الخوض فيما يثبت اسميتها أو حرفيتها، فإن (مذ) ومثلها (منذ) من الظروف الملازمة للإضافة لأسماء الزمان، ومن التراكيب التي أشكلت على النحاة تركيب أتى فيه الاسم مرفوعاً بعد هذين الطرفين فأصبح جملة في مثل قولنا: "ما رأيت مذ يومان" فأعربت "مذ" هنا مبتدأ وخبرها الاسم المرفوع بعدها، أو خبراً تقديره "بيني وبين لقائه يومان" والاسم بعدها هو المبتدأ. وعلى الرغم من أن توجيه كلمة (يومان) يمكن أن يكون - وهو الأفضل - على لغة من يلزم المثنى الألف كما ذكر في شرح التصريح في إعراب المثنى المستوفي للشروط: "فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بألف رفعاً، وبالياء جراً ونصباً على اللغة المشهورة، ومن العرب من يلزمه الألف في الأحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الألف، ومنهم من يلزمه الألف دائماً ويعربه بحركات ظاهرة على النون إجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل"^(١٦٣)، ومن الأفضل أن نوجه ما ذكر إذا كان مثنى على تلك اللغة، ولكن أحداً من النحاة لم يذكر ذلك.

وجه النحاة هذا التركيب على اعتباره جملة، عُدَّ فيها الظرف مبتدأ، أو خبراً، فأصبحت الجملة جملة ظرفية "وهذا لم ينص عليه في اعتبار الظرف جملة. ومن ثم فقد وقع الخلاف بين النحاة في إعراب الجملة الكلية في نحو ما رأيت مذ يومان: "فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال وليس بشيء لعدم الرابط، وقال الجمهور:

مستأنفة جواباً لسؤال - في تقديره عند من قدر (مذ) مبتدأ - ما أمد ذلك؟ وعند من قدرها خبراً: ما بينك وبين لقائه؟^(١٦٤).

على هذا الأساس تصبح جملة (مذ يومان) جملة مستأنفة لا علاقة لها بما قبلها إلا بسؤال متخيل تقديره: ما أمد ذلك أو ما بينك وبين لقائه؟ أو تكون ظرفية كما ذكرنا وظرف الزمان لا يُكُون جملة، وبهذين الاعتبارين وعلى الرغم من وقوع هذا التناقض فإن الجملة في هذه الحال تركيب جملي لا يستطيع وحده الإيفاء بالمعنى التام الذي يحسن السكوت عليه.

أما ما قيل في الإعراب غير ذلك وهو أوجه الآراء بالنسبة لنا، فهو ما ذكره أكثر الكوفيين من اعتبار مذ ومنذ ظرفين مضافين لجملة حذف فعلها، وبقي فاعلها، والأصل: مذ كان يومان، واختاره السهيلي وابن مالك^(١٦٥).

وهنا تكون (مذ ومنذ) على أصليهما من اعتبار كل منهما مركباً إضافياً؛ أي اسماً يعرب ظرف زمان، وما بعده مضافاً إليه.

وهناك الرأي الذي رآه أبو حيان في الارتشاف وهو رأي وجيه أيضاً، حيث يرى أن (مذ ومنذ) عندما يأتي الاسم بعدهما مرفوعاً يكونان ظرفين - لا جزءاً من جملة - فالاسم خبر لمبتدأ محذوف يقدر بحسب الجملة التي تعرب مضافاً إليه للظرف، فنجده يعرض لما ذكره النحاة في أصل مذ ومنذ، وما قيل فيهما ثم يقول: "وأما في حقيقة العرف فهما اسمان مبنيان؛ لأن (ذا) كان إشارة إلى المدة، و(من) للابتداء، واسم المدة ينتصب على الظرف؛ ولذلك وجب عندنا أن يكون محلها منصوباً أبداً، فإذا ارتفع بعدهما اسم فعلى خبر مبتدأ حذف لدلالته عليه كما قالوا: ما رأيت مذ يوم الجمعة؛ أي: مدة أولها يوم الجمعة، وما رأيت مذ يومان؛ أي مدة أولها يومان، والدليل على صحة انتصابهما على الظرف، عطف ظرف آخر عليهما، نحو: ما رأيت مذ اليوم ويوماً آخر قبله، أي مدة هذا اليوم، ويوماً قبله، فإذا قلت: ما رأيت مذ قيام زيد بالرفع، فالتقدير: ما رأيت مذ أولها قيام زيد، فإذا عطفت وقلت وقيام

عمرو، جاز فيه الرفع عطفاً على قيام زيد، والنصب عطفاً على مذ. ومن هذا القبيل، ما رأيتَه مذ الحجاج ملك" (١٦٦).

في هذه الحال تكون مذ كغيرها من الظروف واجبة الإضافة إلى الاسم أو الجملة بعدها، وليست جزءاً من جملة يترتب عليها ظهور جملة غير مستقلة دائماً، أو تركيب جملي يبحث عن موقع إعرابي.

خاتمة

حاولنا من خلال استعراض تلك التراكيب إلقاء الضوء على طائفة من الوحدات التي تعطي دلالة خاصة داخل الجملة الكبرى؛ ذلك للاستفادة منه في التحليل النحوي للجملة متجاوزاً حدود المفردات، ومقترِباً من واقع الاستعمال اللغوي التطبيقي الذي تتوافق فيه الدلالة مع العمق التركيبي للجملة والأساليب ووجود الوحدات التي تعطي دلالة خاصة، ليس نسيج وحده عند النحاة. فقد ذكروا منها - كما ذكرنا - (المركبات) التي تعد اسماً واحداً، كما ذكروا عدة أساليب تامة لها دلالة خاصة كأساليب المدح والذم، والتعجب، وإعرابها إعراباً متوافقاً فيها الدلالة مع الوظائف الإعرابية داخلها، دون إغفال التماسك والترابط بين أجزائها.

يفيد هذا العرض أيضاً في حل بعض المشكلات الخاصة بالإعراب والتي تحوي تناقضاً بين ما يقال، وما هو مقيس ومطرّد، وتؤدي إلى تنقية التحليل النحوي، بقدر الإمكان، من الاستثناءات التي تطرح أكثر من تساؤل حول جدية التقعيد النحوي، وقدرته على استيعاب أساليب اللغة وتفسيرها، والتعامل معها كواقع ثابت يسمح باستخدامات متغيرة.

يسمح هذا العرض أيضاً بفهم اللغة بأفق أوسع يسمح بدخول وحدات جديدة - طبقاً للاستعمال اللغوي ذاته - ضمن سلسلة الوحدات والأنماط المعروفة للجملة العربية، لعدم ترك مساحة فارغة حول تلك الوحدات على الاعتقاد بأنها من ناحية التركيب مماثلة للجملة المعروفة بتنقية التعريف الدلالي لها والاكتفاء بمشابهتها بالجملة المعروفة دون الإحاطة بشروطها كاملة.

حاول هذا البحث أيضاً فك الارتباط بين إعراب المفردات، وبين موقع الجملة كلها ككيان مستقل، وعدم سيطرة حركة أواخر الكلمات المفردة على اعتبار يسمح باستثناءات غير مبررة داخل التركيب، كاعتبار الكلمة المنصوبة نهاية جمل فعلية،

وهي ليست كذلك كما في أسلوب النداء، واعتبار الكلمة المرفوعة مبتدأً أو خبراً لظروف مكوناً جملة اسمية، فتدخل تلك الجملة باب استخدام الجمل في وظيفة ظرف الزمان وهو غير معتاد، إلى غير ذلك من توجيه حركة آخر الكلمة نحو اتجاه معين يسمح بانحراف عن القاعدة يحتاج إلى تبرير وإقناع.

الهوامش

- ١ - النمل: الآية ١٩.
- ٢ - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز - تعليق محمود شاکر - مكتبة الخانجي - ص ٨١.
- ٣ - أبو الفتح عثمان بن جني - الخصائص - تحقيق محمد علي النجار - دار الهدى للطباعة والنشر بيروت - لبنان - ١/٢٨، وانظر هذا المعنى عند سيوييه - الكتاب ١/١٢-٢٤ - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - ١٩٦٦م - دار القلم.
- ٤ - المبرد أبو العباس محمد بن يزيد المبرد - المقتضب - تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة - وزارة الثقافة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث ١٩٩٤م - الطبعة الثالثة - ج ٤ - ص ٢٣، ١٢٥.
- ٥ - عبد القاهر الجرجاني - الجمل - تحقيق علي حيدر - الطبعة الأولى - دمشق - ١٩٧٢م - ص ٤٠.
- ٦ - ابن يعيش - موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش - بيروت - شرح المفصل - عالم الكتب - بيروت - ١/٢٠.
- ٧ - علي أبو المكارم - المدخل إلى دراسة النحو العربي - الطبعة الأولى - ١٩٨٠م - ص ١٨-٢٠ - وانظر أيضاً (حماسة) محمد حماسة عبد اللطيف - بناء الجملة العربية - الطبعة الأولى ١٩٩٦م - دار الشروق ص ١٩ - وأيضاً حاشية يس على شرح التصريح - دار إحياء الكتب العربية - ١/٢٠.
- ٨ - ابن هشام - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - تحقيق ح. الفاخوري - الطبعة الأولى - ١٩٩١م - دار الجيل بيروت، وانظر أيضاً العكبري - أبو البقاء - المتبع في شرح اللمع - دراسة وتحقيق د. عبد الحميد محمد

- محمود الزوي - الطبعة الأولى - ١٩٩٤م - منشورات جامعة قار يونس
- بني غازي - ١/١١٤.
- ٩ - ابن الحاجب - الكافية في النحو - شرح رضي الدين محمد بن الحسن -
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١/٧، ٨ - وانظر أيضاً ابن يعيش
- شرح المفصل - ١/٢١.
- ١٠ - البقرة: الآية ١٨٤.
- ١١ - البقرة: الآية ٢٨١.
- ١٢ - الأنبياء: الآية ٣.
- ١٣ - الفرقان: من الآيتين ٦٨، ٦٩.
- ١٤ - ابن هشام - مغني اللبيب - ١٢/٢.
- ١٥ - يوسف: الآية ٣٥.
- ١٦ - انظر توضيح تلك النقطة بالتفصيل في مغني اللبيب ٢/٤٤، وبناء الجملة
العربية ص ٣٤.
- ١٧ - ابن جني - أبو الفتح عثمان - الخصائص - تحقيق محمد علي النجار -
دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - ١/٣٣.
- ١٨ - عبدالقاهر الجرجاني - المقتصد في شرح الإيضاح - تحقيق د. كاظم البحر
مرجان - ١٩٨٢م - منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية
العراقية - سلسلة كتب التراث - ج١/٩٧.
- ١٩ - الزجاج أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق - الجمل - تحقيق د. نسر بن
أبي شنب - الطبعة الثانية - ١٩٥٧م - مطبعة كلناسيك - باريس -
ص ٧١.
- ٢٠ - سيبويه - أبو بشر عمرو بن عثمان - الكتاب - تحقيق وشرح عبدالسلام
هارون - دار القلم - ١٩٦٦م - ٣/١٠٢، وانظر أيضاً ٣/١٢٠-١٢٢
والحديث عن أن.

- ٢١ - انظر رضي الدين - الكافية ١/١٣٤، وابن يعيش - شرح المفصل ١/ ١٢٧، ١٢٨، وقد جمعت المركبات الاسمية بكافة أشكالها في رسالة قيمة بكلية دار العلوم للباحث خالد توكال بعنوان: (المركب الاسمي في النحو العربي في ضوء النحو التحويلي) برقم ١١٧٠ للباحث خالد توكال.
- ٢٢ - ابن هشام - مغني اللبيب ١٢/٢.
- ٢٣ - السابق ٥٦/٢، وانظر تعليق الرضي على شرحه للكافية (واعلم أن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب بعد أن لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد، بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد) ١/٩٣، ٢/٣١٣.
- ٢٤ - راجع في ذلك: حماسة - بناء الجملة العربية - ص ٤٨.
- ٢٥ - سيبويه - الكتاب - ٢/٣٤٩.
- ٢٦ - د. تمام حسان - الأصول - دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي - الطبعة الأولى - دار الثقافة - الدار البيضاء - ١٩٨١م - المقدمة ص ٥.
- ٢٧ - ابن هشام - مغني اللبيب ١٥/٢، وانظر أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب من لسان العرب - تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس - الطبعة الأولى - ١٩٨٧م - مطبعة المدني - ٢/٣٧٥؛ حيث يقول بوضوح: "والأصل في الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد".
- ٢٨ - ابن هشام - مغني اللبيب - ٥٢/٢.
- ٢٩ - الأعراف: الآية ١٨٦.
- ٣٠ - الروم: الآية ٣٦.
- ٣١ - ابن هشام - مغني اللبيب - ٧٢/٢.
- ٣٢ - السابق - ٧٤/٢.
- ٣٣ - انظر تعليق ذلك عند ابن مالك - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - تحقيق

- محمد علي بركات - ١٩٦٧م - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر -
ص ٨ حيث يقول: "وخص الجر بالاسم، لأن عامله لا يستقل، فيحمل
غيره عليه، بخلاف الرفع والنصب وخص الجزم بالفعل لكونه فيه
كالعوض من الجر".
- ٣٤ - نلاحظ في كل الجمل التي نكرها واقعة محل المفرد، قد ذكر موقعها في
بداية كل جملة "الواقعة خبراً وموضعها رفع، الواقعة حالاً وموقعها
نصب.. إلخ - ابن هشام - مغني اللبيب - ٥٦/٢.
- ٣٥ - هامش مغني اللبيب لمحققه الفاخوري ١/١٠٤، وانظر أيضاً (فخر الدين
قباوة) - إعراب الجمل وأشباه الجمل - الطبعة الثالثة - بيروت؛ حيث
يصرح بأن الجملة التي حلت محل الفعل المضارع المجزوم هي في محل
جزم - ص ١٣١.
- ٣٦ - يقول أبو حيان في البيت القائل: "لا تجزعي إن منفس أهلكته" - يقول:
"إن هلك منفس، وأجاز الكسائي ارتفاعه على الابتداء والجملة في موضع
جزم، كما كان ذلك في جملة الجزاء" - ارتشاف الضرب - ٤/١٨٧٠.
- ٣٧ - البقرة: الآية ٦.
- ٣٨ - سيبويه - الكتاب - ٢/٢٨٦.
- ٣٩ - الفيل: الآية الأولى.
- ٤٠ - الرضي - شرح الكافية - ٩/١.
- ٤١ - تمام حسان - الأصول - المقدمة - ص ٦.
- ٤٢ - أبو أوس إبراهيم الشمسان - الجملة الشرطية عند النحاة العرب - الطبعة
الأولى - ١٩٨١م - مطابع الدجوي - عابدين - ص ١٩.
- ٤٣ - ابن هشام الأنصاري - شرح قطر الندى وبل الصدى - ومعه كتاب سبيل
الهدى بتحقيق شرح قطر الندى - تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد -
الطبعة الثانية عشرة - ١٩٦٦م - المكتبة التجارية الكبرى - ص ٥٨.

- ٤٤ - ابن هشام - مغني اللبيب - ٧/٢.
- ٤٥ - السابق ٨/٢.
- ٤٦ - الجرجاني - المقتصد في شرح الإيضاح - ٢٧٧/١.
- ٤٧ - ابن برهان العكبري - شرح اللمع - تحقيق فائز فارس - الطبعة الأولى - ١٩٨٤م - الكويت - ٢/٣٧٠.
- ٤٨ - سيبويه - الكتاب - ٥٦/٣، ٦٩، ٧١، ٧٩، ٨٢، ٨٤، ٩٣.
- ٤٩ - المبرد - المقتضب - ٤٦/٣، ٥٩/٢، ٦٥، ٦٨.
- ٥٠ - شرح السيرافي على سيبويه مخطوطة رقم ٢٦١٨٢ مكتبة جامعة القاهرة، (الرماني) شرح كتاب سيبويه نسخة مصورة بمكتبة مجمع اللغة العربية رقم ١٨٣.
- ٥١ - الزجاج - الجمل - ٢٤، ٢٥.
- ٥٢ - ابن يعيش - شرح المفصل - ٤٠/٧، ١٥٥/٨.
- ٥٣ - الرضي - شرح الكافية - ٢/٢٥١، ٣٨٩.
- ٥٤ - إبراهيم الشمسان - الجملة الشرطية عند النحاة العرب - ص ١٦٦، وانظر أيضاً ابن مالك - تسهيل الفوائد - ص ٢٣٥.
- ٥٥ - الفيروزآبادي - القاموس المحيط - مطبعة السعادة - ١٩١٣م - المكتبة التجارية الكبرى - ٢/٣٦٨.
- ٥٦ - المبرد - المقتضب - ٤٥/٢.
- ٥٧ - السابق ٤٥/٢، وسيبويه - الكتاب ٥٦/٣، ٦٣، وابن السراج - أصول النحو ١٦٢/٢، ١٦٤، وانظر اعتبار (إنما) حرفاً الكتاب ٥٧/٣، وأبو حيان - الارتشاف ٤/١٨٦٢.
- ٥٨ - المقتضب ٤٩/٢ - الجرجاني المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٩٥/٢، الرضي - شرح الكافية ١١٥/٢، وأبو البقاء العكبري - المنبع في شرح اللمع ٥٩/٢.

- ٥٩ - ابن هشام - مغني اللبيب - ٤٢٢/١.
- ٦٠ - المائدة: الآية ١١٦.
- ٦١ - انظر خالد الأزهري - شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك بحاشية يس عليه - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي - ٢٤٩/٢ بتصرف، وأيضاً الرضي - شرح الكافية ٢/٢٦٢، حيث يعلل لتلك القيود بأن جملة الشرط لا تكون طلبية أو إنشائية لأن موضع أداة الشرط تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق إما في الماضي، أو في المستقبل، وأما الجزاء فليس شيئاً مفروضاً، بل هو مترتب على أمر مفروض فجاز وقوعه طلبياً أو إنشائياً.
- ٦٢ - وهو ما دعا الجرجاني وغيره إلى عقد تلك المشابهة كما ذكر سابقاً في المقتصد ١/٢٧٧، وابن برهان العكبري. شرح اللمع. تحقيق فائز فارس - الطبعة الأولى - ١٩٨٤م - الكويت - ٣٧٠/٢.
- ٦٣ - سيبويه - الكتاب - ٥٨/٣، وانظر التأكيد على أن (ما تدوم لي أدوم لك) ليس جزاء لأن الفعل صلة لما، وتعليق السيرافي عليه - الكتاب - ٣/١٠٢.
- ٦٤ - المبرد - المقتضب - ٥٣/٢.
- ٦٥ - أبو أوس الشمسان - الجملة الشرطية عند النحاة العرب - ص ٢٧٦.
- ٦٦ - سيبويه - الكتاب - ٩٤/٣، وفي ارتشاف الضرب يقول أبو حيان: "ولو قيل ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان، أحدهما بجزمه، والآخر بإفائه ورفع له كان قولاً". ١٨٧٧/٤.
- ٦٧ - الأزهري - شرح التصريح - ٢٥٠/٢، وابن هشام الأنصاري - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - تقديم هوامش وفهارس: إميل بديع يعقوب - الطبعة الأولى - ١٩٩٧م - منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت - الجزء الثاني - ص ٩٤ - وابن مالك - شرح التسهيل ٤/٧٦.
- واقرن ب (فا) حتماً جواباً لو جعل شرطاً لإن أو غيرها لم ينجعل

- ٦٨ - الجرجاني - المقتصد - ٢٨٧/١.
- ٦٩ - المبرد - المقتضب - ٥٩/٢.
- ٧٠ - السابق - ٦٠/٢.
- ٧١ - الرضي - شرح الكافية ١٠٦/٢ بتصرف.
- ٧٢ - المبرد - المقتضب - ٥٩/٢.
- ٧٣ - أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب - ١٨٦٦/٤.
- ٧٤ - ابن هشام - مغني اللبيب - ٥٠٧/٢، وانظر أيضاً فخر الدين قباوة - إعراب الجمل وأشباه الجمل - حيث يقول: التعلق هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث وتمسكها به كأنها جزء منه لا يظهر معناها إلا به، ص ٢٦١.
- ٧٥ - الأنعام: الآية ١٢١.
- ٧٦ - المبرد - المقتضب - ٤٥/٢، والرضي - شرح الكافية - ١١٥/٢.
- ٧٧ - المبرد - المقتضب - ٥٩/٢.
- ٧٨ - الروم: الآية ٣٦.
- ٧٩ - سيبويه - الكتاب - ٦٣/٣، وأبو حيان - ارتشاف الضرب ١٨٧١/٤، وابن يعيش - شرح المفصل ٥٧/٨.
- ٨٠ - الجرجاني - المقتصد - ٢٧٧/١.
- ٨١ - السابق - ٢٨٧/١.
- ٨٢ - ابن هشام - مغني اللبيب - ٤٢٢/١.
- ٨٣ - أبو حيان - الارتشاف - ١٨٦٢/٤.
- ٨٤ - ابن جنبي - الخصائص "باب في التام يزداد عليه فيعود ناقصاً" - ١٨٠/٢.
- ٨٥ - ابن هشام - مغني اللبيب - ٨/٢.

- ٨٦ - سيبويه - الكتاب - ٥٩/٣، ١٠٢/٣.
- ٨٧ - المبرد - المقتضب - ٥٣/٢.
- ٨٨ - الرضي - شرح الكافية - ٢٥٧/٢.
- ٨٩ - السابق - ٢٥٧/٢.
- ٩٠ - النساء: الآية ١٧٦.
- ٩١ - الرضي - شرح الكافية - ٩٠/١.
- ٩٢ - السابق - ١١٥/٢.
- ٩٣ - السابق - ٢٥٩/٢.
- ٩٤ - الجرجاني - المقتصد - ٩٧/١.
- ٩٥ - ابن جني - الخصائص - ٢٥٦/٣.
- ٩٦ - سيبويه - الكتاب - ١٠٢/٣.
- ٩٧ - النساء: الآية ١٢٣.
- ٩٨ - البقرة: الآية ١٩٧.
- ٩٩ - الأعراف: الآية ١٣٢.
- ١٠٠ - سيبويه - الكتاب - ٥٨/٣، شرح شواهد العيني على حاشية الصبان ١٠/٤.
- ١٠١ - النساء: الآية ٧٨.
- ١٠٢ - الشاهد ٨٤٣ في شرح شواهد العيني ١١/٤.
- ١٠٣ - شرح شواهد العيني ١٣/٤.
- ١٠٤ - وقيل هو من وضع النحويين انظر: ابن يعيش شرح المفصل ٩: ٩٢، ١٠٢.
- ١٠٥ - الصبان: محمد بن علي الصبان الشافعي - حاشية الصبان على شرح الأشموني للشيخ علي بن محمد بن عيسى الأشموني على ألفية ابن مالك.

- ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين - منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - ج ٤/١٥.
- ١٠٦ - العيني - شرح الشواهد للعيني - ٤/٤٤٨، وهو مع حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/٤٤٨، والأشموني ٤/٢١.
- ١٠٧ - سيبويه - الكتاب - ٣/٦٥، وحاشية الصبان على الأشموني ٤/٢١.
- ١٠٨ - ابن منظور الإفريقي المصري الأنصاري - لسان العرب - الطبعة الأولى ١٩٨٢م - الطبعة الميرية ببولاق مصر - ١٩/١٣٤.
- ١٠٩ - الأزهري - شرح التصريح على التوضيح - ٢/١٢.
- ١١٠ - ابن هشام - المغني - ١/٢٩.
- ١١١ - فصلت: الآية ١٠.
- ١١٢ - سيبويه - الكتاب - ٢/١١٩، ١/٤٣١.
- ١١٣ - سيبويه - الكتاب - ١/٤٠٧.
- ١١٤ - البقرة: الآية ٦.
- ١١٥ - أبو البقاء العكبري - التبيان في إعراب القرآن، منشورات محمد علي بيضون - بيروت - ١/٢٨. وانظر (أبا العز الهمذاني) في الفريد في إعراب القرآن المجيد - تحقيق د. فهمي حسن النمر، د. فؤاد علي مخيمر ١٩٩١، دار الثقافة - الدوحة - ١/٢١٠، والباقولي. إعراب القرآن. تحقيق ودراسة إبراهيم الإبياري - دار الكتب الإسلامية - دار الكتاب المصري - القاهرة - ١/١٧١.
- ١١٦ - ابن هشام - المغني - ٢/٣٩.
- ١١٧ - إبراهيم: الآية ٢١.
- ١١٨ - مجد الدين الفيروزآبادي - القاموس المحيط ١٩١٣ - المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة السعادة - ٤/٣٤٥.
- ١١٩ - سيبويه - الكتاب - ٢/٢٧٥.

- ١٢٠ - ابن هشام الأنصاري - شرح قطر الندى ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الثانية عشرة ١٩٦٦ - المكتبة التجارية الكبرى. ص ٢٣٠، وانظر سيبويه - الكتاب - ٢/٢٧٤.
- ١٢١ - أبو البقاء العكبري - المتبع في شرح اللمع - ١/٢٩٢.
- ١٢٢ - البقرة: الآية ٢٦.
- ١٢٣ - سيبويه - الكتاب - ٢/٢٨٦.
- ١٢٤ - السابق ٢/٢٨٦.
- ١٢٥ - وذلك مع ما ذكرناه من إدراج سيبويه لها في آخر حديثه عن (لا) النافية للجنس ٢/٢٨٦.
- ١٢٦ - ديوان امرئ القيس ٩٥، السيوطي شواهد المغني - دار مكتبة الحياة ولجنة التراث ١٤١، والشنقيطي أحمد بن الأمين - الدرر اللوامع على همع الهوامع ١/١٩٩، ١٣٢٨هـ.
- ١٢٧ - ابن مالك - شرح التسهيل - ٢/٣١٨، وأبو حيان - ارتشاف الضرب ٢/٣٢٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٤٧، والكافية ١/٢٤٩.
- ١٢٨ - ابن الخشاب - المرتجل - تحقيق علي حيدر ١٩٧٢م - دمشق - ص ١٩٠.
- ١٢٩ - الأزهري - شرح التصريح ١/٣٦٣، وأوضح المسالك - ١/٣٠٨، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٤٤، وانظر أيضاً قباوة في إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ١٩٠ - وأيضاً أبو جناح في - دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها - الطبعة الأولى - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ص ٥٥.
- ١٣٠ - سيبويه - الكتاب - ٢/٣٤٧.
- ١٣١ - حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٤٩، وشرح الكافية ١/٢٤٩.
- ١٣٢ - الفيروزآبادي - القاموس المحيط ٣/١٩٤، ابن منظور - لسان العرب ١١/٢٢٤.

- ١٣٣ - ابن برهان العكبري - شرح اللمع - ١/٥، وشرح التسهيل ٤/١٠٤،
ومغني اللبيب - ١/٣٤٤.
- ١٣٤ - المائدة: الآية ٦٤.
- ١٣٥ - آل عمران: الآية ٦.
- ١٣٦ - البقرة: الآية ٢٨.
- ١٣٧ - ابن هشام - مغني اللبيب - ١/٣٤٥.
- ١٣٨ - ابن مالك - شرح التسهيل - ٤/١٠٦.
- ١٣٩ - الغاشية: الآية ١٧.
- ١٤٠ - ابن هشام - مغني اللبيب - ١/٣٤٧.
- ١٤١ - الفيل: الآية ١.
- ١٤٢ - الفجر: الآية ٦.
- ١٤٣ - المائدة: الآية ٦٤.
- ١٤٤ - آل عمران: الآية ٦.
- ١٤٥ - ابن هشام - مغني اللبيب - ١/٣٤٥.
- ١٤٦ - الجرجاني - المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١١٠٠.
- ١٤٧ - ابن مالك - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - ص ٧٣.
- ١٤٨ - السابق ص ٧٣.
- ١٤٩ - شرح الكافية ١/٩، المقتصد في شرح الإيضاح ١/٩٥، ٩٦، شرح
المفصل لابن يعيش ١/٢٠، الخصائص لابن جني ٢/١٨٣.
- ١٥٠ - يوسف: الآية ٢٩.
- ١٥١ - النمل: الآية ٢٥.
- ١٥٢ - النساء: الآية ٧٣.
- ١٥٣ - الأعراف: الآية ١٩.

- ١٥٤ - هود: الآية ٤٨.
- ١٥٥ - الزخرف: الآية ٧٧.
- ١٥٦ - ابن هشام - مغني اللبيب - ١/٥٩٩.
- ١٥٧ - ابن عقيل - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/٢٩٧، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة العشرون - دار التراث القاهرة - ٣/٢٩٧.
- ١٥٨ - كما ذكر محيي الدين عبد الحميد هامش شرح ابن عقيل ٣/٢٩٧.
- ١٥٩ - سيبويه - الكتاب - ٤/٢٢٦.
- ١٦٠ - السابق ٤/١٩٤.
- ١٦١ - الأنباري. أبو البركات - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الرابعة - ١٩٦١ - المكتبة التجارية الكبرى - المسألة ٥٦. ج ١ ص ٣٨٢.
- ١٦٢ - ابن هشام - شرح قطر الندى - ص ٣٥٥، ومغني اللبيب ١/٥٤٢.
- ١٦٣ - الأزهرى. شرح التصريح على التوضيح ١/٦٧، وانظر عباس حسن النحو الوافي - الطبعة الثامنة - دار المعارف ١/١١٥ - وأيضاً المرتجل لابن الخشاب ٦١، وحاشية الصبان على الأشموني ١/١٣٥، وأيضاً توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراي المعروف بابن أم قاسم - شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان - الطبعة الأولى ٢٠٠١م - دار الفكر العربي - ١/٣٣٠.
- ١٦٤ - ابن هشام - مغني اللبيب - ٢/٢٠.
- ١٦٥ - السابق ١/٥٤٢.
- ١٦٦ - أبو حيان - ارتشاف الضرب - ٣/١٤١٦.

المصادر والمراجع

- ابن جنبي أبو الفتح عثمان، الخصائص - تحقيق محمد علي النجار - دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.
- ابن الخشاب، المترجل - تحقيق علي حيدر - دمشق - ١٩٧٢م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو - الطبعة الأولى - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٥م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ومعه كتاب - منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل - لمحمد محيي الدين عبدالحميد - الطبعة العشرون - دار التراث - القاهرة.
- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - تحقيق محمد كامل بركات - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - ١٩٦٧م.
- ابن منظور الإفريقي المصري الأنصاري، لسان العرب - الطبعة الأولى - المطبعة الميرية ببولاق - مصر - ١٩٨٢م.
- ابن هشام الأنصاري محمد عبدالله جمال الدين:
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - تقديم وهوامش وفهارس: إميل بديع يعقوب - الطبعة الأولى - ١٩٩٧م. منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت.
- شرح قطر الندى وبل الصدى - ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى - تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الثانية عشرة - المكتبة التجارية الكبرى - ١٩٦٦م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - تحقيق ح. الفاخوري - الطبعة الأولى - دار الجيل - بيروت - ١٩٩١م.
- ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي - شرح المفصل - عالم الكتب - بيروت.

- أبو جناح: صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها - الطبعة الأولى - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - ١٩٩٨ م.
- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب - تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس - الطبعة الأولى - مطبعة المدني - ١٩٨٧ م.
- أبو المكارم: علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي - الطبعة الأولى - ١٩٨٠ م.
- الأزهرى: خالد عبدالله، شرح التصريح على التوضيح - على ألفية ابن مالك في النحو وبهامشه - حاشية يس زيد العليمي الحمصي - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- الإسفراييني. تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد، لباب الإعراب - دراسة وتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن - الطبعة الأولى - دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع - ١٩٨٤ م.
- الأنباري، أبو بركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد:
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف - تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الرابعة - المكتبة التجارية الكبرى - ١٩٦١ م - مطبعة السعادة.
- البيان في غريب إعراب القرآن - تحقيق د. طه عبد الحميد طه - مراجعة مصطفى السقا - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - ١٩٦٩ م.
- الباقولي: جامع العلوم. نور الدين. إعراب القرآن. تحقيق ودراسة إبراهيم الإبياري. دار الكتاب المصري - القاهرة.
- الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني:
- أسرار البلاغة - تحقيق هـ. ريتز استانبول ١٩٥٤ م - مطبعة وزارة المعارف.
- الجمل - تحقيق علي حيدر - الطبعة الأولى - دمشق - ١٩٧٢ م.
- دلائل الإعجاز - تعليق محمود شاكر - مكتبة الخانجي.

- المقتصد في شرح الإيضاح - تحقيق د. كاظم بحر محمد المرجان - ١٩٨٢م. منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية - سلسلة كتب التراث.
- حسان: تمام حسان، الأصول - دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي - الطبعة الأولى - دار الثقافة - الدار البيضاء - ١٩٨١م.
- حسن: عباس حسن. النحو الوافي - الطبعة الثامنة - وزارة المعارف.
- رضي الدين: محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، الكافية في النحو - تأليف الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي - شرح رضي الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- الزجاج: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل - تحقيق د. نسر بن أبي شنب - الطبعة الثانية - مطبعة كنكسيك - باريس - ١٩٥٧م.
- الزمخشري: محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - تفسير القرآن الكريم - تصحيح مصطفى حسين أحمد - الطبعة الأولى - المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة الاستقامة - ١٩٤٦م.
- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - دار القلم - ١٩٦٦م.
- السيوطي: جلال الدين بن أبي بكر: شرح شواهد المغني - دار مكتبة الحياة ولجنة التراث.
- همع الهوامع - شرح جمع الجوامع في علم العربية - تصحيح محمد بدر الدين النعساني - محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه بمصر والأستانة - الطبعة الأولى.
- الشافعي: حسين محمد الشافعي، الدليل المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - الطبعة الأولى - دار السلام للطباعة والنشر - ١٩٩٨م.
- الشمسان: أبو أوس إبراهيم، الجملة الشرطية عند النحاة العرب - الطبعة الأولى - مطابع الدجوي - عابدين - ١٩٨١م.

- الشنقيطي - أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع.
- الصبان: محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني - للشيخ علي بن محمد بن عيسى الأشموني على ألفية ابن مالك - ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين - منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- عبد اللطيف: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية - الطبعة الأولى - دار الشروق - ١٩٩٦م.
- العكبري: ابن برهان الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، شرح للمع - تحقيق فائز فارس - الطبعة الأولى - ١٩٨٤م - الكويت.
- العكبري: أبو البقاء:
- التبيان في إعراب القرآن - وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين - منشورات محمد علي بيضون - بيروت - ١٩٩٨م.
- المتبع في شرح للمع - دراسة وتحقيق د. عبد الحميد محمد محمود الزوي - الطبعة الأولى - منشورات جامعة قار يونس - بنغازي - ١٩٩٤م.
- الفيروزآبادي: مجد الدين، القاموس المحيط - المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة السعادة - ١٩١٣م.
- قباوة: د. فخر الدين قباوة:
- إعراب الجمل وأشباه الجمل - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٩٨١م.
- القزويني: الخطيب
- الإيضاح في علوم البلاغة - تحقيق ودراسة د. عبد القادر حسين - الطبعة الأولى - مكتبة الآداب - ١٩٩٦م.
- القيسي: أبو محمد أبو طالب، مشكل إعراب القرآن - تحقيق د. حاتم صالح الضامن - الطبعة الثانية - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب - تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة

- الطبعة الثالثة - جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- المرادي: المعروف بابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك - شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان - الطبعة الأولى - دار الفكر العربي - ٢٠٠١م.
- مرسي: خالد توكال مرسي، المركب الاسمي في النحو العربي في ضوء النحو التحويلي - رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - برقم ١١٧٠.
- الهمذاني: المنتجب حسين بن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد - تحقيق د. فهمي حسن النمر - د. فؤاد علي مخيمر - دار الثقافة - ١٩٩١م.